وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلـيـة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الإيالات العثمانية ودورها في تمويل المركز "بلاد الشام ومصر أنموذجا" (10هـ/16م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ. تخصص: تاريخ الدولة العثمانية 1453-1924م

إعـداد الطالبتين:

♦- إبتسام فـلاق

♦- حيزية يحيـاوي

إشراف الأستاذة:

♦- لطيفة حمصي

السنة الجامعية

1441- 1442هـ\ 2019- 2020م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلـيـة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الإيالات العثمانية ودورها في تمويل المركز "بلاد الشام ومصر أنموذجا" (10هـ/16م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ. تخصص: تاريخ الدولة العثمانية 1453-1924م

إعـداد الطالبتين:

♦- إبتسام فـلاق

♦- حيزية يحيـاوي

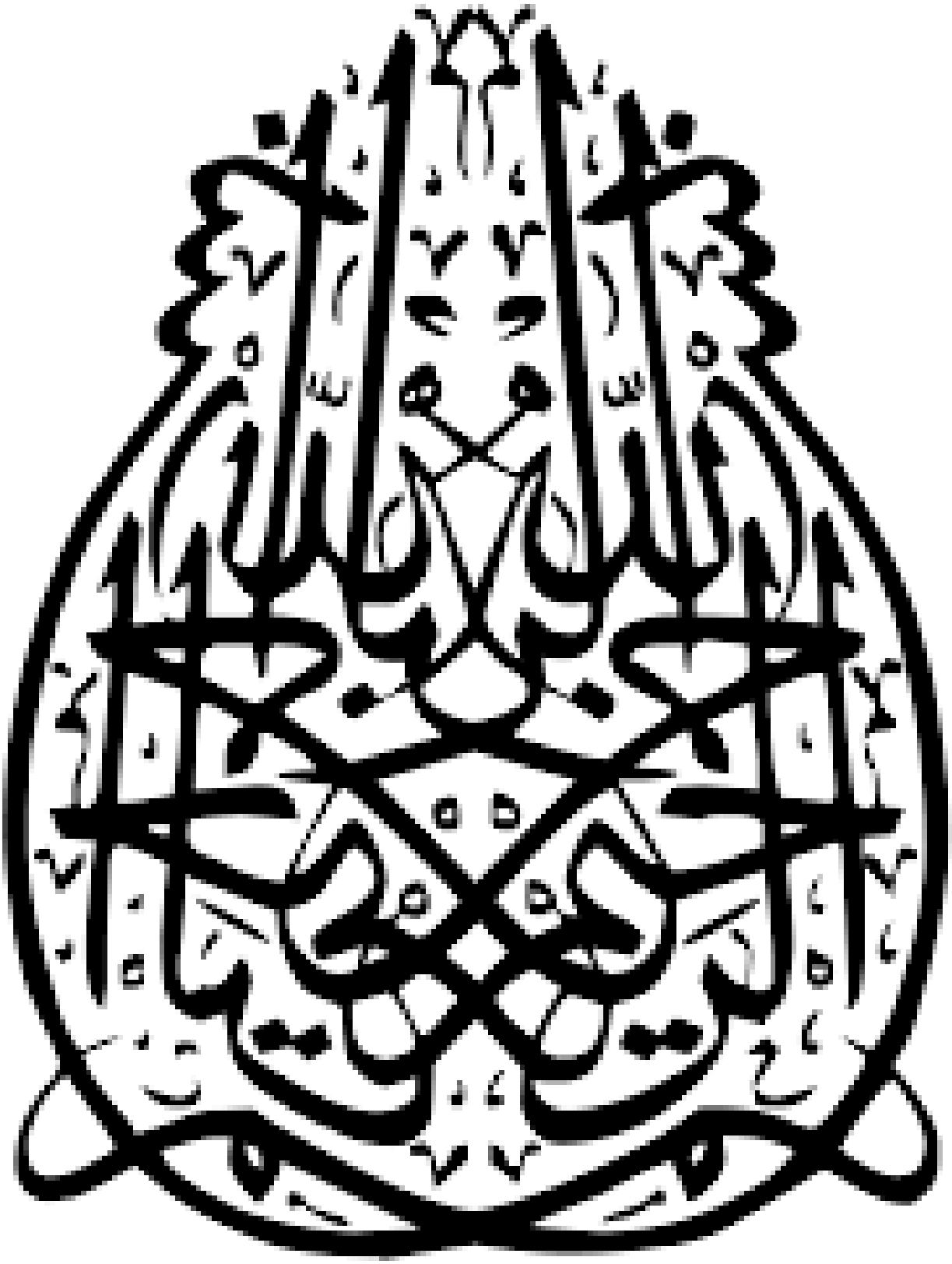
إشراف الأستاذة:

♦- لطيفة حمصي

الأستـــاذ(ة)	الصفـــة
د_ مولود قرين	رئيســـا
أ_ لطيفة حمصي	مشـــرفة
د_ ناصر بوقرو	مناقشـــا

السنة الجامعية

1441- 1442هـ\ 2019- 2020م



شكر وعرفان

يقول المولى العلي القدير في محكم تنزيله في سورة إبراهيم/ الآية: 7

"لئن شكـــرتم لأزيـدنكـــم"

فالشكر أولا وأبدا لمن تفضّل علينا بهذه المنة؛ فلولا فضل الله علينا ونعمته لما وصلنا إلى ما نحن عليه فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

نجزل الشكر لأستاذتنا الفاضلة" لطيفة حمصي" حفظها الله وجزاها عنا خير الجزاء التي لم تبخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه والمساعدة في انتقاء المعلومات الجيّدة والمناسبة للموضوع على الرغم من تشعبه.

كما نتقدم بالشكر لقسم العلوم الإنسانية/ شعبة التاريخ بجامعة يحي فارس بالمدية، ولجميع أساتذتنا الكرام، وعلى رأسهم الأساتذة الأفاضل الغالي غربي، ونرفع أكفنا بالدعاء والترحم على من ترك فينا أثرا طيبا خلال سنوات الدراسة ونخصّ بالذكر الدكتور بشير مديني والدكتور مُحَمَّد إبراهمي رحمهما الله وأسكنهما الفردوس الأعلى وجعل قبرهما روضة من رياض الجنة اللهم آمين.

وإذ نتقدم بالشكر فإنّ الشكر موصول لمخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور والقائمين عليه، ونخصّ بالذكر بعد الدكتور الغالي غربي الآنسة حبيبة لعروسي الديلمي التي استقبلتنا ووفرت لنا ما نحتاجه من كتب ومجلات ودراسات لإتمام المذكرة على الرغم من الظروف الوبائية الصعبة التي تعيشها بلادنا على غرار بلدان العالم جراء جائحة كورونا

كما نخصّ بالشكر أيضا جميع أساتذتنا الكرام من المرحلة الابتدائية فالمتوسطة إلى المرحلة الثانوية ثم الجامعة الذين زرعوا فينا حب العلم والاجتهاد والمثابرة في تحصيله فلهم جميعا جزيل الشكر والعرفان ولا يفوتنا شكر كلّ من كان لنا عونا في إنجاز هذا العمل سوءاً من قريب أو بعيد.

شكرا لكم جميعا.

إهداء

قال الله تعالى : " ووصينا الإنسان بوالده حملته أمه وهنا على وهن وفصله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلى المصير " سورة لقمان الأية 13.

إلى أمي :

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى القلب الناصع البياض.

إلى من غمرتني بفيض حنانها وعطفها إلى ينبوع الحنان وسر الحياة.

إلى من دفعتني نحو طريق النجاح ها أنا اليوم بفضل الله أحقق لك أمنيتك في الحياة يا أمي الغالية حفظك الله وأطال في عمرك .

إلى والدي السند المتين :

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب.

إلى من كان رفيق دربي وسندي في الحياة إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل تحقيق سعادتي , إلى رمز العطاء والحب القلب الكبير أبي الغالي.

إلى إخوتي وعائلتي :

إلى من تقاسمت معهم رحم أمي ,القلوب الطاهرة والرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي: سيدأحمد و محمد ,وشقيقاتي:أمينة, خديجة , جميلة وأزواجهم , وإلى أحفادنا الأعزاء .

وإلى أغلى إنسانة فارقت الحياة جدتي الغالية جميلة رحمها الله , وكل من يحمل لقب فلاق وبلقاسم حفظهم الله جميعا .

إلى رفيقات دربي :

صديقاتي الغاليات اللواتي قضيت معهم أجمل ذكريات حياتي : إكرام, حيزية , مريم , فايزة.

وزميلات العزيزات : يامنة، فتحية، إيمان، أسماء، سعاد، سمية، كنزة، فلة، محجوبة، كنزة، نادية، مريم، عقيلة، مريم، سمية، خليدة، نعيمة، أميرة، نبيلة . وكل طلبة التاريخ وبالأخص تخصص دولة عثمانية الذين شاركوني أحلى ذكريات أيامي الدراسية.

إلى كل شخص عزيز عرفته في حياتي ولم أذكر اسمه .

{ أهدي لهم ثمرة جهدي }

إبتسام

إهداء

أجمل شعور أن يصل المرء إلى النهاية ليتذوق طعم النجاح

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى من قال فيهما الله عز وجل " وقضى ربك إلاّ إياه وبالوالدين إحساناً"

إلى التي تذكرني بقلبها قبل أن تراني بعينها، إلى التي أفنت عمرها من أجل راحتي، إلى بلسم جروحي ونبض روحي، وبئر أسراري، إلى من لا تحلو حياتي إلاّ بوجودها، نور عيني أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى من ميزه الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى سندي وشريك حياتي وقرة عيني زوجي حبيبي محمد أدامه الله لي.

إلى من تقاسمت معهم رحم أمي وأهداهم القدر لي، ولم يبخلوا يوما في دعمي ومساعدتي إخوتي: رضا، عزيز، يوسف، سفيان حفظهم الله لي.

إلى أخواتي اللواتي لم تنجبهم أمي رفيقات دربي وصديقات أيامي: مريم، إكرام، فتحية، إيمان، يامنة وأخص صديقتي وشريكة عملي إبتسام.

إلى كل من يحمل لقب يحياوي ومنصوري.

على كل من علمني حرفا ويسر لي صعبا، وفرج عني كربا، وفتح لي بابا.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

حيزية

– قائمة المختصرات–

الكلمة	اختصارها
ترجمة	تر:
تقديم	تق:
المجلد	مج:
العدد	ع
الطبعة	ط
دون طبعة	د.ط
تحرير	تح:
توفي	(ت)
وزارة الثقافة	و.ث
دون دار نشر	د.د.ن
دون تاريخ	د.ت
الهيئة المصرية العامة للكتاب	هـ.م.ع.ك
المجلة التاريخية المصرية	م.ت.م
مكتبة النهضة المصرية	م.ن.م
دراسات تاريخية	د. تا
دار المعارف	د.م

المقدمة

يعتبر القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي فترة حاسمة في تاريخ الأقطار العربية بصفة عامة، وبلاد الشام ومصر بصفة خاصة ففي مطلع هذا القرن سقطت الدولة المملوكية(648- 923هـ/ 1250- 1517م) التي امتدت حدودها الجغرافية من مصر إلى بلاد الشام، ووصلت حتى الحجاز، ولقد شمل هذا الاتساع توسعا اقتصاديا حتى حدود الصين جراء التجارة البحرية التي ضاع صيتها زمن الدولة الفاطمية ، وما فتأت أنّ واصلتها دولة المماليك كميراث ورثته عن العهد الفاطمي، فكانت أهم المناطق الاستراتيجية التي تعد معابر هامة لهذا التواصل الاقتصادي الطرق والمسالك البرية والموانئ البحرية ببلاد الشام خاصة عكا ومصر من خلال موانئ الاسكندرية، الأمر الذي فسح المجال أمام وجود تواصل تجاري بين مناطق الشرق حتى حدود الصين والغرب التي تزعمته كيانات سياسية شملتها الجمهوريات الإيطالية كجنوة، بيزا، البندقية وفلورنسا إلى جانب نابولي وصقلية ليكوّن بذلك مفهوم التجارة العالمية التي تزعمتها كل من مصر وبلاد الشام انطلاقا من سيطرتهما على المنافذ البحرية، ونقل البضائع والمسافرين من آسيا وإفريقيا وأوروبا من خلال المعابر البحرية التي شكلها حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، حيث شهدت هذه المرحلة وفرة السلع وتنوعها مما أدى إلى الاعتناء بتوفير الخانات والوكالات التجارية والقيسريات والفنادق التي يسيرها وكلاء يسهرون على تنظيمها وتأمين الاحتياجات للتجار الوافدين أو المحليين، حيث يذكر تقي الدين المقريزي الذي عاصر دولة المماليك البرجية الجراكسة وهم آخر المماليك بأنّ التجار سيما الأجانب كانوا يلجؤون إلى هذه الخانات والوكالات والفنادق لتخزين سلعهم، وكان القائم على إدارتها أو كما يعرف بوكيل دار الوكالة يقدم خدمات لزبائنه ببيع بضائعهم لتجار الجملة وتأمين ثمنها لهم، كما كان هؤلاء التجار وخاصة الأجانب يقومون بتغيير العملة لديه وأخذ عملة بلدانهم عند المغادرة لأوطانهم، غير أنّ الأمر لم يدم طويلا لدولة المماليك جراء ضعف الذمم والتجاوزات المالية وكثرة الفساد التي أدخلت المنطقة في انزلاقات مالية، وما زاد من ذلك الأوبئة والأمراض التي أثرت بالمجتمع الشامي وخاصة المصري، مما جعل المؤرخ تقي الدين المقريزي يؤلف كتابه الموسوم "إغاثة الأمة بكشف الغمة" الأمر الذي مهد الطريق أمام الدولة العثمانية التي أصبحت تمتد من المجر في الشمال إلى اليمن في الجنوب، والتي أضحت أقوى وأكبر دولة في العالم الإسلامي لستة قرون ونصف من الزمن، على الرغم من وجود منافسين بالمنطقة الشرقية أهمهم التوسع البرتغالي والصفوي اللذين كانا من أكبر التهديدات التي أرقت الدولة العثمانية نهاية القرن التاسع هجري/ الخامس عشر ميلادي، وحتى مطلع القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي.

الجدير بالذكر أنّ الدولة العثمانية كانت تتشكل من ثلاث مناطق رئيسة هي الأناضول، الروم إيلي والمنطقة العربية التي مثلتها الوحدة الأساسية في التنظيم الإداري العثماني "الإيالة" وهي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية، فكانت إيالة الروم إيلي أول الإيالات التي تشكلت عند العثمانيين لتليها إيالة الأناضول، ثم إيالة بلاد الشام ومصر خلال القرن 10هـ/16م، حيث جاءت عملية ضمهما للمجال العثماني لأسباب دفعت بالسلطان العثماني سليم الأول ياووز (918- 927/ 1512- 1520م) بفتح هاتين الإيالتين نذكر منها:

- إيواء المماليك للأمراء العثمانيين الفارين للتحالف معهم.
- الصراع على الإمارات المجاورة.
- رغبة السلطان سليم الأول في توحيد المناطق العربية كوحدة إسلامية، وصد الأخطار المحدقة بها خاصة الخطر البرتغالي على سواحل الحجاز، والخطر الإسباني بمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.
- دعم الجيش الإنكشاري للسلطان سليم الأول بعد انقلابه على والده بسبب الخطر الصفوي واعتلائه سدة الحكم، والذي مهد له الطريق أمام إلحاق أغلب المناطق العربية التي كانت تعيش في حالة من التشرذم والتناحر والتكالب الخارجي على مجالها الاقتصادي البري والبحري الذي أصبح عرضة للإستحواذ والهيمنة بسبب سوء تسيير دولة المماليك المتأخرين، حيث مثلتها أكبر منطقتين حيويتين هما بلاد الشام ومصر الأمر الذي جعله يحسم الأمر في كل من معركة مرج دابق (966هـ/ 1516م) والريدانية (923هـ/1517م).

–دواعي اختيار الموضوع:

جاء إختيار موضوع الإيالات العثمانية ودورها في تمويل المركز "بلاد الشام ومصر أنموذجا" خلال الفترة حيز الدراسة وهي القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي (10هـ/16م) لعدّة أسباب امتزجت بين دوافع علمية وأخرى شخصية، فالدوافع العلمية فتكمن في المكانة الهامة التي احتلتها كلّ من بلاد الشام ومصر لدى الدولة العثمانية بسبب موقعها الاستراتيجي خاصة أنّ هذه المرحلة هي من أقوى مراحل الحكم العثماني، والتي عرفت بالخلافة العثمانية في عهد كل من السلطان سليم الأول "ياووز" وابنه السلطان سليمان القانوني، بالإضافة إلى أنها من أهم فترات السيطرة العثمانية على المجال البحري التجاري الذي ورثته هي الأخرى عن دولة المماليك عقب سقوطهم، وقوة الحكم من خلال وضوح ملامح النظام الإداري العثماني الذي مثله المركز في إدارة كل الأمور السياسية، العسكرية، الدبلوماسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية من خلال تلك الفرمانات السلطانية التي مثلت الحماية للمناطق العربية المنضوية تحت لواء الحكم العثماني مقابل تمويل الخزينة المركزية، أما الدوافع الشخصية فقد غلب عليها الجانب المعرفي للتعرف عن طبيعة العلاقات بين البلاد العربية خاصة الشام ومصر مع الخلافة العثمانية، حيث كانت تلك العلاقة محل اهتمامنا الذي جعلنا نختار تخصص تاريخ الدولة العثمانية 19241453م الأمر الذي جعلنا نختار موضوع المذكرة حتى تكون لنا بصمة مشرفة في مسارنا الدراسي من خلال المساهمة لإماطة اللثام عن بعض القضايا المغمورة في التاريخ العثماني وطبيعة علاقاته بالإيالات المنضوية تحت لوائه.

. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الإيالات العثمانية ودورها في تمويل المركز أهمية كبيرة من حيث إطاره الزماني خلال القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، وذلك لإبراز الدور الحيوي الذي لعبته بلاد الشام ومصر في إثراء خزينة الدولة العثمانية، فضلا عن الحماية المقدمة خلال رحلة الركب الحجي في تأمين القوافل المارة بمسالكها سواء البرية أو بحرية، وتأمين طريق الصرة الخنكارية الهمايونية المرسلة من السلطان العثماني لفقراء الحرمين الشريفين عند وصول القافلة السلطانية بالقافلة المصرية ثم الشامية بخط سير واحد وتسليم لواء ركب الحج لأمير الركب الشامي لمعرفته بالمسالك والدروب حتى الحجاز، كما أن الدراسة تسلط الضوء على جانب العلاقات الاقتصادية ومبادلاتها التجارية لا سيما تلك التي تخص المبادلات والعلاقات مع الدول الأوروبية، كما تسلط الضوء على النشاط التجاري لكلتا الإيالتين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال حركة الأسواق والتعاملات التجارية، فضلا عن أنها تعالج عنصرا هاما في مواصلة القوة العثمانية من خلال التمويل العسكري سواء بتوفير مختلف المواد الغذائية أو التجنيد في فترات الحروب.

. الإشكالية:

لا يعد أي موضوع محل دراسة إلا إذا كان يحمل في طياته طرحا، وعليه تضمنت إشكالية الإيالات العثمانية ودورها في تمويل المركز (بلاد الشام ومصر) أنموذجا إشكالية العلاقة التي خصت بها السلطة العثمانية كلا الإيالتين وميزتهما بها مقابل المساعدات التي يقدمانها في مختلف المناسبات وفي فترة الأزمات، وحتى نلم بهذا الموضوع من جميع جوانبه، كان لزاما علينا الإجابة على التساؤلات التالية:

- _فيما تمثل تمويل الخزينة المركزية؟
- _ ماهي الأنظمة التي طبقتها الدولة العثمانية في الإيالتين سابقتي الذكر؟

. المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي المعتمد على سرد الوقائع والأحداث التاريخية للتعرف على طبيعة الظروف التي هيئت للتواجد العثماني ببلاد الشام ومصر بعد الضعف الذي دبّ في أنظمة الدولة المملوكية في الوقت الذي ظهرت فيه الدولة العثمانية كقوة مهيمنة ومسيطرة على المنافذ البحرية بوجهتيها الاستراتيجيتين الحوض المتوسطي والأحمر، كما تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي

لتفسير النتائج التي توصلنا إليها من خلال الأحداث التي واكبت فترة القرن العاشر هجري\ السادس عشر ميلادي كمعلم بارز للهيمنة العثمانية وانتهاء الوجود المملوكي، في الوقت الذي يظهر فيه أبرز خطرين على المنطقة العربية والإسلامية وهما الصراع العثماني الصفوي، والصدّ العثماني للتوسع البرتغالي, كما إعتمدنا على المنهج الكمي والسردي .

. الدراسات السابقة:

استفدنا مما قدّمه المؤرخ وشاهد عيان ذلك الزمان مُحَمَّد بن إياس الحنفي (ت: 930هـ/1523م) من خلال مؤلفه: **بدائع الزهور في وقائع الدهور، والذي عاصر دخول السلطان العثماني سليم الأول منتصرا على آخر سلاطين الدولة المملوكية طومان باي بعد انتصاره في معركة الريدانية في 923هـ/ 1517م.**

ومن بين أهم الدراسات التي استفدنا منها في موضوع المذكرة تلك التي قدمها ثلّة من المؤرخين، وعلى رأسهم أكمل الدين إحسان أوغلى في مؤلفه: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة في الجزء الأول عند حديثه عن سيطرة العثمانيين على البحر الأبيض المتوسط ووصولهم إلى المحيط الهندي للتحكم في تجارة الشرق.

كما أفادتنا مؤلفات البروفيسور: فاضل مهدي بيات من خلال عديد الدراسات التي أنجزها حول بلاد الشام ومصر من خلال الوثائق الأرشيفية العثمانية كمؤلفه الدولة العثمانية في المجال العربي– دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيث قدّم فيها البروفيسور لمحة عن زوال دولة المماليك وقيام الحكم العثماني معالجا فيه كيفية تشكّل التنظيم الإداري بعد عملية الضمّ لكل من بلاد الشام عقب معركة مرج دابق، ومصر بعد الريدانية، بالإضافة إلى مؤلفه الهام الذي جاء في ثلاثة أجزاء خصصّ الحديث فيه عن المناطق التي ألحقت بالدولة العثمانية مطلع القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي وهو البلاد العربية في الوثائق العثمانية، حيث استفدنا منه في إبراز الدور الهام الذي لعبته كلّ من بلاد الشام ومصر عقب الضمّ في تمويل المركز ماليا من خلال التجارة العالمية، وعسكريا من خلال المساهمة في حماية المسالك والطرق برا وبحرا، وكذا التجنيد مقابل امتيازات أقرها المركز (الدولة العثمانية) حيث تناول البروفيسور بيات كلّ ذلك بالاستناد إلى تلك المراسلات والفرمانات السلطانية خلال عهد السلطان ياووز سليم الأول وابنه سليمان القانوني، وهي الفترة التي تعنينا بالدراسة في هذه المذكرة.

كما كانت الدراسة التي قدمتها البروفيسورة ثريا فاروقي والمعنونة: حجّاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين هامة بالنسبة لنا في إماطة اللثام عن الدور الذي قدمته كل من مصر وبلاد الشام في حماية قوافل الحج وتأمين سلامتها، بالإضافة إلى دراستها القيمة الدولة العثمانية والعالم المحيط بها والتي قدمت من خلالها طرحا مغايرا مما تعودنا عليه في أنّ القرن 10هـ/16م هو قرن قوة وهيمنة عثمانية مطلقة، حيث طرحت فكرة تكوين الدولة العثمانية لكيانات اقتصادية جديدة أبرزها إزمير كحماية لمجالها الجيوسياسي والاقتصادي، فضلا عن حديثها عن التنامي المتسارع للمركزية الدائمة لاستانبول وفق الطرح الذي قدمه فرنان بروديل – Fernand Braudel في مؤلفه المتوسط والعالم المتوسطي، حيث عالج قضية المركزية السياسية والعسكرية والاقتصادية في تسيير الإيالات التابعة لها، وحتى الديني من خلال اتباعها المذهب الحنفي في قضايا الإفتاء والقضاء، وهذا ما أرادت فاروقي التنويه له من خلال تطبيق العثمانيين لنظام إداري مركزي تسجله تلك الدفاتر بكل تصنيفاتها واختصاصاتها في جميع المجالات لتستطيع ضمان إدارة جميع المناطق التي أصبحت تحت لوائها ابتداء من مطلع القرن 10هـ/ 16م.

ولا يفوتنا التنويه بمؤلف البروفيسور أندري ريمون– André Raymond المعنون: المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، وهي في الأصل أطروحته في الدراسات المعمقة لنيل شهادة الدكتوراه باللغة الفرنسية Grandes villes arabes á l'époque Ottomane حيث عالج فيها واقع البلدان العربية قبل وأثناء الوجود العثماني، وأهم التطورات التي شهدتها

ابتداء من القرن 10هـ/16م، إذ نخصّ بالذكر بلاد الشام ومصر من خلال أهم التحوّلات التي واكبت عملية الضمّ والمكانة التي احتلتاها في الدولة العثمانية، بالإضافة إلى مؤلفه الذي خصصّه حول الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، والذي جاء في جزئين وحسبنا ما قدّمه في الجزء الأول عن حديثه لفتح –كما اعتبره– مصر وتنظيمها على يدّ العثمانيين من خلال العملات، الأسعار، التجارة الشرقية والإفريقية، الإنتاج والصناعة، وتطرقه للأزمات التي تعرضت لها.

وبالحديث عن البروفيسور المستشرق أندري ريمون المتخصّص في الدراسات التاريخية الشرقية مصر خاصة خلال العهد العثماني وما سبقه؛ لا يفوتنا ذكر مؤلف طالبته بريجيت مارينو الموسوم: حي الميدان في العهد العثماني والذي استفدنا منه في حديثها عن قافلة الحج الشامي، تجارة الحبوب، الأسواق، القلعة والثكنات.

وإلى جانب هذه الدراسات وغيرها مما تمكنا من الوصول إليها تلك التي قدمها الدكتور عبد الكريم رافق حول قافلة الحج الشامي ودورها الأمني في العهد العثماني، إلى جانب دراسات أخرى أهمها مقال حول الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر، حيث تناول الملكية والإقطاع والعلاقات الزراعية.

. خطة البحث:

على غرار الدراسات الأكاديمية يتوجب على الباحث اتباع خطة للموضوع المعالج بحسب طبيعة المادة المتوفرة لديه حتى يحافظ العمل على توازن مباحثه ومطالبه، وعلى هذا الأساس جاءت الخطة مقسمة إلى مقدمة ،تمهيد ومبحثين ثم خاتمة.

تناولنا في المقدمة تعريفا بطبيعة الموضوع محل الدراسة ودواعي اختيارنا له من خلال الأهمية التي يكتسيها في إطار العلاقة بين السلطة العثمانية والإيالات المنضوية تحت لوائها مع الإشارة إلى أهمية القرن العاشر هجري\ السادس عشر ميلادي في الإنطلاقة الفعلية للدولة العثمانية من خلال تنظيم وهيكلة شؤونها الإدارية، حيث جاءت إشكالية الموضوع في هذا المضمار، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يساعدنا في دراسة الموضوع بشكل يتماشى وخطته، كما قدمنا أهم المصادر والمراجع التي ساعدتنا في دراسته، كما تحدثنا عن الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا أثناء بحثنا في لهذا الموضوع.

جاء التمهيد للتعريف بظروف الإلحاق والتحولات العالمية خلال الفترة حيز الدراسة، حيث شملت ضعف الدولة المملوكية المتأخرة، ومختلف الأزمات التي عاشتها كل من بلاد الشام ومصر خاصة في الفترة الوبائية، بالإضافة إلى تنامي الخطر الصفوي في الشرق والتوسع البرتغالي على الحجاز وتهديد أمن وسلامة المناطق المقدسة وحجاجها، زيادة على التحالفات المعلنة والسرية التي أصبحت هاجسا يؤرق العثمانيين.

المبحث الأول من هذه الدراسة الموسوم: النشاط التجاري في بلاد الشام ومصر خلال القرن 10هـ\16م تضمن ثلاثة مطالب جاء أولها حول التجار في بلاد الشام – حلب وشمل عنصرين. الأول خصصناه للتجارة الداخلية من خلال أسواقها وطرق التعامل فيما بين تجارها وحرفييها، والنظام الرقابي المعتمد، أما العنصر الثاني فجاء للحديث عن تجارتها الخارجية من خلال المبادلات بينها وبين مصر، في حين خصصنا عنصرا ثالثا لتجارة الجالية الأجنبية والقوانين التي تضبطها.

أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه الوضع الاقتصادي في إيالة مصر، وعالجنا من خلاله تجارة مصر الداخلية وأسواقها وأهم بضائعها والمتعاملين فيها، كما خصصنا جزء منه للنظام النقدي، لنعرج بعد ذلك بالحديث عن خزينة مصر الإرسالية وأهميتها بالنسبة للدولة العثمانية، وتناولنا في المطلب الثالث التمويل العسكري في كلّ من بلاد الشام ومصر حيث تحدثنا عن نظام الالتزام والتيمار المقدم من طرف الدولة العثمانية مقابل التكفل بالتجهيزات والتموين العسكري لها أثناء حروبها.

وشمل المبحث الثاني الحديث عن ركب الحج خلال العهد العثماني أهميته ومخاطره، وذلك خلال الفترة محلّ الدراسة، حيث تناولنا الصورة العامة لركب الحج، وأهم المستجدات التي واكبت التواجد العثماني في كلّ من الشام ومصر، حيث عالجنا من خلاله نشأة وتطور إمارة الحج، ثم عرجنا بالحديث عن الصّرة الخنكارية والمحمل الشريف، وتناولنا دفاتر الصّرة الخنكارية الهمايونية، لنتطرق لأهمية ركب الحج المصري بالنسبة للدولة العثمانية من خلال تنشيط التجارة المصرية في مناطق تجمع الحجاج، لنختم المبحث بالحديث عن مصادر الصرة السلطانية الخنكارية وطرق وتدابير الحماية التي تقدمها كلّ من بلاد الشام ومصر لسلامة وصولها للبقاع المقدسة.

في حين جاءت الخاتمة عبارة عن استنتاجات كحوصلة لما توصلنا إليه من نتائج خلال بحثنا في هذا الموضوع

. عرض أهم المصادر والمراجع:

تمّ الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع كان من بينها إلى جانب ما تمّت الإشارة إليه سابقا أوليا جلبي، الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش بالإضافة إلى فريد بك المحامي، "تاريخ الدولة العلية العثمانية"، كما اعتمدنا على أكمل الدين إحسان أوغلى "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة "، إيفانوف نيقولاي "الفتح العثماني للأقطار العربية" ، إلى جانب معجم سهيل صابان "المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية" ، و"المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية" لمؤلفه س. موستراس.

. صعوبات الدراسة:

إنّ أي دراسة أكاديمية تتخلّلها صعوبات وعراقيل سواء على مستوى الجانب العلمي أو المنهجي، إذ لم نشذّ عن هذه القاعدة خاصّة خلال الظرفية الوبائية العالمية التي مسّت بلادنا، وانعكست سلبا في تواصلنا المباشر مع الأستاذة المشرفة الذي عوضه التواصل الإلكتروني بالرغم من التقطع المستمر للشبكة، كما انعكس ذلك على تنقلنا نحو مختلف المكتبات ودور المعرفة، حيث واجهنا تباينا في التقدير الكمي للمعلومات حول الإيالتين فكانت مصر تزخر بتنوع الدراسات بينما تتضاءل بالنسبة لبلاد الشام فيما يخص المباحث التي اعتمدناها في دراستنا للموضوع، إلاّ أنّ ذلك لم يقلّل من عزيمتنا في المضي قدما لإنهاء المذكرة التي نرجو أنّ تكون في مستوى تطلعاتنا العلمية.

مبحث تمهيدي

1 العلاقات العثمانية المملوكية:

أ/_ معركة مرج دابق:(920 هـ/1516م) :

شكل إنتصار السلطان العثماني سليم الأول في معركة جالديران[1] (916هـ/1514م) ضدّ الشاه اسماعيل الصفوي[2] خطر كبيرا، خاصة عندما دخل السكان العرب المتوزعين على الفرات الأوسط فأصبحت منطقة الشرق الأول بالنسبة للعثمانيين موضع قدم[3]، في حين كان ضمّ السلطان سليم الأول لإمارة ذي القدر بمثابة إعلان الحرب على قانصوه الغوري[4] ، واعتبر السلطان سليم اتخاذ المماليك سياسة الإنتظار ورفض اقتراح التحالف معه ضد الصفويين مظهر من مظاهر العداوة ، وقبل الدخول في الحرب أصدر علماء السلطنة العثمانية فتوى تضفي على الحرب طابع الجهاد الديني، بعد أن اتهموا المماليك بخيانتهم للعالم الإسلامي، كما اتهم المماليك السلطان سليم الأول بالإرتداد عن الدين و السنة، لكنهم لم يستطيعوا تشويه صورته، بل بالعكس ازداد تعاطف الشعب والجيش مع العثمانيين، ورفضوا مقاتلتهم حتى إن منهم من تحالف مع السلطان سليم[5] .

لقد مهدت كلّ هذه الظروف وغيرها من الأوضاع الداخلية والخارجية في المنطقة العربية بدفع العثمانيين إلى ضمها، خاصة أنّ هناك رغبة في العالم العربي بالتخلص من الحكم المملوكي المستبد الذي أرهق كاهلهم بالجبايات المالية في الوقت الذي كان النظام النقدي فيه يشهد العجز والتزوير، حيث يشير إلى ذلك الحال السيئ الذي وصلت إليه خزينة السلطنة المملوكية تقي الدين المقريزي في مؤلفيه إغاثة الأمة وشذرات النقود، كما يكشف عن الوضع المتفاقم جراء تفشي الأوبئة والأمراض التي أتت على أغلبية الساكنة جراء عدم أخذ التدابير الإحترازية اللازمة من طرف المماليك في الحدّ من الأزمات المالية والوبائية.

أمام كل ذلك تحرك السلطان سليم الأول في ربيع 922 هـ/1516م بجيش قدره ستون ألف مقاتل وثلاثمائة مدفع و اتجه من الأناضول نحو بلاد الشام، بينما بلغ تعداد الجيش المملوكي ثمانين ألف جندي، ليتقابل الجيشان في مرج دابق[6] شمالي حلب ويحسم الأمر للجبهة العثمانية، وبذلك تلحق بلاد الشام إلى حاضرة الدولة العثمانية لتصبح بعد ذلك إحدى أهم إيالاتها في منطقة الشرق العربي[7].

ب/_ معركة الريدانية 923هـ/ 1517م:

عرفت السلطنة المملوكية في النصف الأخير من القرن التاسع هجري/ الخامس عشر ميلادي تراجعا كبيرا خاصة منذ عهد السلطان قايتباي (872هـ/ 1467م) نتيجة لعوامل عديدة منها تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد وصول البرتغاليين إلى الهند

-وقعت بين السلطان سليم بن بايزيد الثاني العثماني والشاه اسماعيل الصفوي سنة 920هـ/1514م، كانت النصرة فيها للعثمانيين ودخلوا بعدها تبريز عاصمة الصفويين واحتلوا الاناضول الشرقية نهائيا، ولقد كان لها نتائج إقتصادية وإستراتيجية مهمة حيث حمت الهضبة الاناضولية في الشرق من الغزاة القادمين من وسط آسيا، كما سيطر العثمانيون على طريق نقل الحرير الفارسي بين تبريز وحلب وبورصة. **للمزيد أنظر**: ابتسام بنت مُحَمَّد صالحْ كشميري، "**مكة المكرمة من بداية الحكم العثماني إلى نهاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي**"، أطروحة مقدمة [1]لنيل درجة الدكتوراه، تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001م، ص 139.:

-هو المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية في إيران، قضى على دولة أق قيونلو التركمانية-الغنم الابيض- في معركة شرور سنة 907هـ، واتخذ تبريز عاصمة له، واستولى على كامل إيران، وقضى على الدول الصغيرة المتفرقة فيها وكان على المذهب الشيعي. **للمزيد أنظر**: مُحَمَّد بن محمود الحلبي، "**العراك بين المماليك والعثمانيين**" الأتراك مع رحلة الأمير يشبك بن مهدي الدوادار، ط1، [2]دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1986م، ص 231.

[3]-عبد المنعم الهاشمي، **الخلافة العثمانية**، دار **ابن حزم، لبنان، 2004م، ص 259.**

تولى الحكم سنة(906هـ/1500م) حكم مدة خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وعشرون يوما، تميز بالدهاء والفطنة والفسق، شديد الطمع كثير الظلم، بخيلا، كما تميز بخصال حميدة وحب الخير حيث كان يصرف في شهر رمضان إلى مطبخ الجامع الأزهر كل سنة ستمائة وسبعين دينارا ومائة قنطارا من العسل وخمسمائة أردب قمح، وله آثار جميلة في طريق الحج ،توفي سنة 922هـ في معركة مرج دابق.**للمزيد أنظر**: عبد الله الشرقاوي **–تحفة الناظرين–** فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين، **تح**: رحاب عبد الحميد القاري، د.ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص [4]-111-112.

[5]-نيقولاي إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1016–1074م**، ط1، دار الفرابي، بيروت، 1988م، ص 61-62.

-ظبطها ياقوت بكسر الباء، وقال: وقد روى بفتحها، ودابق قرية بين عزاز وحلب أو على الشمال الغربي من حلب، ومرج دابق مرج معشب كان ينزله بنو مروان إذا غزوا الصائفة. **للمزيد** [6]**أنظر**: فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح**:إحسان حقي، ط 1، دار النفائس، بيروت، ص 189.

[7]-غانم سمية، "**السياسة العثمانية في بلاد الشام 1876–1916م**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، 2014-2015م، ص 21.

سنة(904هـ/1498م)، فكان ذلك بداية لإضعاف النشاط التجاري في الحوض المتوسط، بالإضافة إلى الأحوال المضطربة في القاهرة، والتي انعكست عليهم بالسلب خلال هذه الفترة من حكم المماليك البرجية حيث انتشر الطاعون وأودى بأرواح الكثير منهم، وانخفض منسوب النيل الذي أثر سلبا على الزراعة بشكل خاصّ والوضع الاقتصادي بشكل عام، مما أعاق الحركة التجارية، إضافة إلى انسداد معظم الطرق التجارية الداخلية بسبب غزو التتار ما عدا منطقة البحر الأحمر، كل هذه الأحداث مهدت للتواجد العثماني على مسرح الساحة السياسية المتوسطية بشكل قوي فكانت هزيمة المماليك في الريدانية سنة 923هـ/ 1517م أمام القوة العثمانية مطلع القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي نتيجة حتمية لكلّ هذه الأوضاع[1].

مع حلول النصف الأول من القرن العاشر هجري\السادس عشر ميلادي برزت صراعات إقليمية بين كلّ من العثمانيين والمماليك[2] والصفويين[3]، بالإضافة إلى التهديدات الخارجية التي شنتها الدول الأوروبية التي تتقاسم معها الحوضين المتوسطي والأحمر، وعلى رأسها البرتغال التي كانت تهدد سواحل الجزيرة العربية بسبب وقوع موانئها على الطريق التجاري مع الهند[4]. كل هذه الظروف ساعدت العثمانيين العثمانيين في توجيه بوصلة توسعاتهم نحو البلاد العربية، والجدير بالذكر أنّ العلاقات العثمانية المملوكية اتّسمت في البداية بالودّ والتعاون والتحالف من خلال تبادل رسائل التهنئة بين الدولتين، خاصة بعد فتح القسطنطينية عام 857هـ\ 1453م على يد مُحَمَّد الفاتح[5]، هذا الخبر لقي إحتفاء كبيراً من طرف المصريين[6]، ومن مظاهر الودّ أيضا ظاهرة الزواج التي كانت تتم بينهما[7]، ولقد كان العثمانيون يعترفون بالأولوية الدينية للمماليك، وكانت المماليك هي الأخرى تنظر للتحركات العثمانية كجزء من المصلحة العامة الإسلامية، غير أن تزايد شعبية العثمانيين بين المسلمين بعد فتح القسطنطينية جعلت المماليك ينظرون إليهم نظرة غيرة بعد أن كانت نظرة فخر وإعتزاز[8]، وبذلك طويت صفحة العلاقات الودّية بين العثمانيين والمماليك لتفتح صفحة المواجهات العسكرية فكان أول سبب للنزاع هو طلب السلطان مُحَمَّد الفاتح من السلطان المملوكي إصلاح الأحواض وأبار المياه التي يستقي منها الحجاج في طريقهم إلى الحجّ، والتي كانت قد تعرضّت للخراب والدمار، كما طلب منه رصد أوقاف لها، لكن هذا الأخير رفض ذلك بل اعتبره تدخل في شؤون دولته الداخلية[9]، وبذلك بدأت

---

[1]–فاروق عثمان أباضة، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1994م، ص 48–64.
هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامي، لاسيما في مصر والشام في صراعهم ضد بعضهم البعض، حيث كان أولئك الحكام المتنازعون يشترون المماليك صغارا من الطفولة ينشئوهم تنشئة عسكرية وسياسية خاصة ليكونوا عدتهم في الصراع المرتقب.**للمزيد أنظر**: قاسم عبده قاس م، **عصر سلاطين المماليك** ، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1994م، ص 7.

[2] –ينحدرون من منطقة سنجان إحدى قرى مروبا بإقليم خراسان، نسبة إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي، وهو أحد أجداد الصفويين650–725هـ/1252–1325م، وقد كان شيخا لطريقة صوفية في أردبيل التي تقع في أيران حاليا.**للمزيد أنظر**: عبد الحميد الأرقط، **أوضاع الدولة الصفوية وعلاقاتها الخارجية في عهد الشاه عباس الأول 996–1038هـ/1588–1629م**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر–الوادي– 2014–2015م، ص 11–14.

[3] – هو السلطان العثماني الخامس مُحَمَّد الأول ابن السلطان بايزيد الأول ولد سنة 1387م بأدرنة، حكم من 1413 إلى 1421م، بعد اعتلاءه العرش عقد تحالفات مع بيزنطة وإمارة ولاشيا وموريا لتأمين الحدود الغربية، وعمل على استعادة الوحدة السياسية في الأناضول، واجه عدة تمردات كتمردات الكرمانيين وتمرد الشيخ بدر الدين، تولى مشروعات بناء في بورصا منها المساجد والمدارس، كما استكمل بناء الجامع القديم في أدرنة والجامع الأخضر في بورصا، كما سهر على إرسال قوافل التبرعات المالية للحرمين الشريفين. أنظر: صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، تر: جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014م، ص ص38–45.

– الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 108– 130.

[4] – أحمد سالم، إستراتيجية الفتح العثماني ، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012م، ص 167.

[5] – عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453–1918، ط1، مركز الدراسات والبحوث العلمية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1994م، ص 24.

[6] – طقوش، المرجع السابق، ص162.

[7] – فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**– دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني أواسط القرن التاسع عشر)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2007م، ص 125.

العلاقات العثمانية المملوكية تسوء تدريجياً، ومن بين الأسباب التي عجلت بالمواجهة اصطدام مصالحهما في مناطق شرق الأناضول وجنوبه، إضافة إلى تدخل العثمانيين في شؤون بعض الإمارات التي كانت تحت الحماية المملوكية كإمارتي ذو القادر[1] وقرمان، لتتأزم العلاقات أكثر في عهد السلطان بايزيد الثاني 886.91هـ\1481.1512م عندما قام بإيواء أخوه السلطان جم وقاموا بإقطاعه أنطاكية[2]، هذا ما أدى إلى نشوب نزاع بين الدولتين، ونتيجة لذلك انسد طريق الحجّ بين الأناضول والحرمين الشريفين عبر بلاد الشام، وأوشكت أن تندلع حرب بينهما لولا تدخل أمير تونس ليصلح بينهما، وبموجب هذا الصلح دخلت إمارة ذو القدرية تحت الحماية العثمانية، وإمارة آل رمضان تحت الحماية المملوكية[3].

شهد مطلع عام 911هـ\ 1505م نوعا من التحسّن في هذه العلاقات، وذلك بظهور الخطر البرتغالي الذي أصبح يهدّد مصالح المماليك في سواحل الجزيرة العربية[4]، ولقد شكل البحر الأحمر إغراء للبرتغاليين لأنه يؤدي إلى الأماكن المقدسة الإسلامية، وبالتالي ردّ الإهانة التي وجهّها المسلمون بسيطرتهم على القسطنطينية عام 857هـ\ 1453م ولقطع طريق الإمدادات بين المماليك وبين مسلمي الهند احتلوا جزيرة سقطرة[5]في خليج عدن عام 911هـ\ 1505م وهرمز ثم توغلوا حتى جدّة في البحر الأحمر، وسعوا إلى التخلص من الضرائب الباهضة التي كانت تفرضها المماليك على التجارة من موانئ مصر والشام[6]، وكذا التخلص من سياسة الإحتكار للبضائع الشرقية الشرقية وخاصة تجارة التوابل[7]، فلم يكن السلطان قانصوه الغوري[8]إلاّ طالبا المساعدة من العثمانيين لأنه لن يستطيع مجابهة الأسطول البرتغالي وحده خاصة بعد تدمير أسطوله في معركة ديو عام 915هـ\ 1509م على يد الأسطول البرتغالي، فلبّى السلطان بايزيد نداءه وقدم إليه مساعدات عسكرية مكونة من 30 سفينة و30 مدفع، و40 قنطار بارود فيما بعد.[9]

إلاّ أنّ هذه العلاقات لم يكتب لها الاستمرار طويلاً، ففي عهد سلطان سليم الأول ظهر الخطر الصفوي، هنا كانت القطرة التي أفاضت الكأس عندما إتخذ المماليك موقف الحياد و رفضوا التعاون مع العثمانيين ضد العفويين رغم ما كان يقوم به هؤلاء من أعمال معادية وعلى علاقات وطيدة مع البرتغاليين، وأخذ المماليك ينتظرون تحطم أحد العدويين بيد عدو الأخر، ثم يتقدموا للقيام بدور منقذ الإسلام و السنة وربما ورثة الدولة العثمانية .

---

[1]– ترجع أصول هذه القبيلة إلى تركمان مرعش والبستان وسكنت في ديار بكر، التحق أفرادها بالأسرة الصفوية منذ أيام جنيس، أقطعهم الشاه اسماعيل الأول إقليم فارس. انظر: محمّد سهيل طقوش، **تاريخ الدولة الصفوية (في إيران)907–1148هـ/1501**–1736م، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009م، ص 49.

–تقع أنطاكية في أسفل السفح الغربي لجبل سيلبوس (حبيب النجار)، يخترقها نهر العاصي، ويجاورها شمالاً سهل العمق، وغرباً جبل موسى، تتمتع بموقع استراتيجي أكسبها أهمية كبيرة، إذ شكلت على مر العصور معبراً تجارياً هاماً، ومركز تقاطع طرق القوافل الذاهبة من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب.**للمزيد انظر** :حسام النايف، المرجع السابق، ص17

[3]–

[4]– أباظة، المرجع السابق، ص 64.

[5]– نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، هـ.م.ع.ك، القاهرة، 1393هـ/ 1973م ص ص 13_ 24.

[6]– يوسف درويش غوانمه، **التجارة الدولية في مناطق شرق الأردن من جنوب الشام في العصر المملوكي**، د. د. ن، د.ت، ص ص 86– 90.

[7]– صبحي لبيب، التجار الكارمية، م.ت.م، مج 4، ع2، 1952.

[8]– ابراهيم علي طرخان، **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة 1382– 1517**، م.ن.م، القاهرة، د.ت، ص 25– 35.

[9]**- المرجع نفسه، ص 38.**

كان الشاه إسماعيل الصفوي يسعى لمد نفوذه في أراضي للدولة العثمانية، ونشر المذهب الشيعي في مناطق الحدود، فالتفت السلطان سليم إلى الشرق وإتجه نحوه، وإستطاع أن يلحق به هزيمة كبيرة في معركة جالديران عام 920هـ/ 1514م قرب تبريز

ليحتل بعدها كردستان وديار بكر ومنطقة مرعش، أيضا دخل الموصل ماعدا بغداد و البصرة فقد بقيتا تحت الحكم الصفوي، كما سيطرة على طريق نقل الحرير الفارسي الرابط بين تبريز وحلب، وتبريز وبورصة .

وفي طريق العودة استولى على المناطق الفاصلة بين الحدود العثمانية و الحدود المملوكية و على رأسها إمارة البستان وذي القادر، و باذلك أصبحت المواجهة بينهما أكيدة.

شكلت جميع هذه الظروف الفرصة المناسبة للدولة العثمانية في وجود مجال استراتيجي سعت إليه لفترات من الزمن وهو المجال العربي مقدمة بذلك خدماتها الدفاعية لحماية الأماكن المقدسة في الوقت الذي شكلت مختلف المخاطر الخارجية الصفوية والبرتغالية تهديدا للمنطقة وسلامتها، وهز لاستقرار تجارتها من خلال الظروف الأمنية في مختلف المسالك والدروب الرية منها والبحرية، لذلك اعتبرت الدولة العثمانية حماية لهم من كل ذلك، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدولة تسعى لربط معابر التجارة في هذه المناطق بها وتتحكم فيها الأمر الذي جعلها تنتهج نظام إداري اتسم بالمركزية في الحكم، وتركز بجملة من القوانين والأوامر والفرمانات السلطانية في كلّ من عهدي سليم وابنه سليمان، وبذلك تمكنت السلطة العثمانية من التحكم في منافذ التجارة العالمية وربطها بمركز الحكم الذي أخذ طابع الخلافة الإسلامية العثمانية في هذه المرحلة.

– المبحث الأول: النشاط التجاري في بلاد الشام ومصر في العهد العثماني

– المطلب الأول: التجارة في بلاد الشام –حلب

1/_ التجارة الداخلية (الأسواق)

2/_ التجارة الخارجية (المبادلات بين الإيالتين)

3/_ الدور التجاري للجالية الأجنبية

– المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في إيالة مصر

1/_ الحركة التجارية وتعاملاتها

2/_ خزينة مصر الإرسالية

– المطلب الثالث: التمويل العسكري (نظام الالتزام والتيمار)

1/_ في إيالة بلاد الشام

2/_ في إيالة مصر المحروسة

المطلب الأول: التجارة في بلاد الشام– حلب.

1/– التجارة الداخلية (الأسواق):

عقب الإلحاق العثماني لكل من منطقة بلاد الشام ومصر عمد السلطان سليم الأول إلى تقسيمها لثلاثة أقسام هي: حلب ، دمشق، القاهرة، كانت حلب أول مدينة خضعت تماماً للسيادة العثمانية واندمجت في الحياة الإقتصادية، وذلك لوجود والٍ عثماني يسيِر أمورها[1]، هذه المدينة التي تميزت عبر العصور بموقع استراتيجي هام من خلال إشرافها على الطرق التّجارية ما بين الهند والصين وأوروبا غربا، وبلاد الشّام والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر وتركيا شمالاً، فاعتبرت المدينة الثالثة بعد استانبول والقاهرة من حيث النشّاط التجاري في العهد العثماني[2]، فبعد أن كانت مجرّد مدينة حدودية أصبحت مركزاً تجارياً تمرّ عبره طرق التجارة العالمية[3]، ومحطة مهمة تتجمع فيها البضائع الوافدة إليها من جميع المناطق العابرة عليها، فمن الهند كانت تأتيها قوافل محمّلة بمختلف أنواع التوابل والبهارات وصبغة النيلة، ومن إيران مواد الحرير الخام، أمّا القهوة العربية فكانت تصلها من الجنوب عبر دمشق[4].

وتجدر الإشارة أنه رغم الكشوفات الجغرافية إلاّ أنّ حلب بقيت في القرن العاشر هجري/ السادس عشر الميلادي مركزا رئيسيا لتجارة الشرق، وذلك لعدة أسباب من بينها: طرق حلب البرّية القصيرة والآمنة، عكس طريق المحيط الهندي المعرّض للقرصنة، وقربها من البحر الأبيض المتوسّط[5] ومن ميناء الإسكندرونة[6] الطبيعي الأمر الذي أدّى إلى تحويل منشآتها التجارية لمخازن تخزن فيها مختلف البضائع القادمة القادمة إليها من مختلف الأماكن والمناطق، وخاصة منها الأقمشة الحريرية[7] التي راجت تجارتها ليس فقط على صعيد منطقة الشرق واستانبول فحسب، وإنما عبرت حتى مناطق بعيدة من أوروبا وغيرها من البلدان التي ربطت معها علاقات تجارية في إطار التجارة العالمية، حيث تخبرنا ثريا فاروقي في هذا الصدد عن الدور الهام والخطير الذي لعبته التجارة الشامية عامة والحلبية على وجه الخصوص إنطلاقا من المكانة التي احتفظت بها لنفسها منذ العهد المملوكي وواصلت حتى الإلحاق العثماني مطلع القرن 10هـ/ 16م؛ ففي هذا الصدد تتناول فاروقي قضية بروز منطقة إزمير على صعيد التجارة العالمية نظرا للمكانة الاستراتيجية التي احتلتها، وبديلا في وقت لاحق لمنطقة حلب الشامية التي احتلت منذ فترة مبكرة مكانتها العالمية مع أهم مجموعات تحرك التجارة المتوسطية نحوى أوروبا ومختلف أصقاعها البعيدة حتى بحر المانش (بحر الشمال) وهم تجار الجمهوريات الإيطالية وبالأخصّ تجار البندقية الذين مثلوا قوى هامة في وجه التوسع البحرى الشرق متوسطي في المرحلة الأولى من القرن 10هـ/ 16م الأمر الذي جعل الدولة العثمانية توجد مكانة تجارية هامة لأزمير عبر منافذها البحرية لتربطها بتجار الشرق الأقصى لتضمن عدم تهديد قوتها من جهة، وتربط المناطق التجارية الهامة التابعة لبلاد الشام كحلب ودمشق وحمص

---

[1]- يوجين روجان، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، تر:** محمد ابراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ص 36-37.

[2]- لؤي عبد الرسول،سماح أحمد محرز**"الأوضاع التجارية في حلب خلال السيطرة العثمانية"**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد5، ع22، السنة الخامسة، 2018، ص 302.

[3]- محمد الأرناؤوط، **معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر**، وقفية سنان باشا، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1993م، ص 50.

[4]- يوليا غونيلا **"حلب في القرن السابع عشر"-البيت الحلبي-** تر: محمد خياطة، شام للخدمات الطباعية، حلب، ص11.

[5]- كاميليا شكيب أبو جبل و نايف سعيد الجباعي **"أسواق حلب في العصر العثماني(1516-1918)"**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، - المجلد3، العدد2، السنة الثالثة، تشرين الأول2016، ص 61.

[6]- تحتّل مدينة الإسكندرونة موقع استراتيجي هام كونها تقع في منطقة ساحلية بجوار خليج الإسكندرونة، ومازاد من أهميتهاهو إمتداد سهلها الساحلي باتجاه الشمال والجنوب مجاورة البحر الأبيض المتوسط ، وبذلك تتحكم بالبوابة الشمالية لبلاد الشّام ،وتعّد هذه المدينة من أهم الموانئ في بلاد الشّام بعد بيروت، كما تعتبر نقطة ارتكاز تجارة حلب والموصل والقسم الشمالي من سورية ، وقسم كبير من ولايات الأناضول . **أنظر**: حسام النايف، **لواء إسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة**، د ط، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2013، ص 15-16

[7]- كاميليا، المرجع السابق، ص 61

وحماه إليها عبر الفرمانات السلطانية والالتزامات المالية كنوع من أنواع التمويل للمركز نظير الحماية المقدمة من طرفه حتى تضمن عدم اختلاق القلاقل بالمنطقة فإزمير حتى سنة 1569م لم تصبح بعد مركزا تجاريا قويا على شاكلة مناطق بلاد الشام ومصر على الرغم من سعي الدولة العثمانية لإيجاد توازنات وبدائل عقب دخولها الإيالتين الشامية والمصرية، لتنتظر حتى 1640- 1649م لتصبح مدينة إزمير مهدا للتجارة الأجنبية، وتشير سجلات الضرائب العثمانية للمكانة الصغيرة التي كانت تحتلها قبل مطلع القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي، حيث شكلت في القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي جزءا هاما من السواحل العثمانية الواسعة والتي كان مخططا لها أنّ تزود العاصمة العثمانية بما تحتاجه من الأغذية والمواد الخام، وذلك وفق الحسابات العثمانية[1] في إدارة المنطقة التي تعد فضاء عثمانيا.

الجدير بالذكر أنّه من بين الأمور التي ركزت عليها الدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/ 16م تمويلها بالقطن بشكل كبير باعتباره سلعة أساسية تدخل في صناعة الأشرعة البحرية السلطانية لذلك صبت جلّ اهتمامها على هذه الزراعة ومحاصيلها التي كانت حلب ومصر الموردين الأساسيين لها خاصة وأنّ الدولة العثمانية تشن حملاتها الحربية على مختلف الجبهات سواء في الشرق (الصفويين والبرتغاليين) أو الغرب (لخطر الإسباني في الحوض الغربي للمتوسط) لهذا كانت تسعى لتوفير هذه المادة الخام التي تضمن لها إقلاعا أمنا لسفنها الحربية في مختلف فصول السنة .

ولقد نظّمت الدولة العثمانية التّجارة في الولايات الواقعة تحت سيطرتها ضمن طوائف تجارية، فلكل طائفة سوق خاص بها تعرض فيه بضاعتها ،وكانت توكل مهمة جمع الضرائب والسهر على تحقيق الأمن والإستقرار بين الطوائف إلى الشاهبندر، وهذا المصطلح فارسي الأصل يتألف من مقطعين: شاه تعني ملك أو سلطان ،وبندر تعني ميناء التجارة، وكانت التجارة تجري ضمن أسواق[2]، وهي عبارة عن منشآت إقتصادية غير مسقوفة بصفة عامة، تتميز بالتخصص المهني الشديد، وهي سمة تقليدية تميز المدن الإسلامية ، وكان التجار الذين يمارسون نفس النشاط يجتمعون في مكان واحد، فكل مهنة تمثل شارعا معينا خاصا بها.[3]

فمنذ دخول العثمانيين إلى حلب عمّ الهدوء والإستقرار، مأدى إلى تزايد النشاط التجاري وازدهار أسواقها ولقد شكلت الأسواق الحلبية في القرن السادس عشر ميلادي مركزاً لتبادل البضائع الوافدة إليها من مختلف أنحاء العالم[4]إذ اشتهرت حلب بصناعتها اليدوية التقليدية ذات الجودة والإتقان فمن بينها نجد صناعة المعادن، الأخشاب، الفخار، النسيج، الزجاج والحلويات...الخ، وكانت تصدر الكثير منها خاصة في مواسم الحجّ، ونتيجة لتنوّع الحرف الدمشقية كان لكل حرفة سوق خاص بها[5]،وكانت الأسواق في دمشق تضم:

البادستان[6]: وهو عبارة عن سوق مسقوفة وموقع آمن للسلع الثمينة.ونجد أيضا

---

[1]- ثريا الفاروقي، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها،تر**: حاتم الطحاوي، **مر**: عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008م، ص116، 118 .

[27]- عبد الرسول، أحمد محرز، المرجع السابق، ص 306

[3]- اندري ريمون، المدن العربية في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م، ص 180.

[4]- كاميليا، المرجع السابق، ص56.

[5] -نايف صياغة، **الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر**، دط، دمشق، 1995م، ص 103، 105، 107.

[6] - هو تحريف لكلمة باز سنان أي المكان الذي يشترون منه البز وهو القماش.**للمزيد انظر**: ريمون، المرجع السابق، ص174.

الخانات[1]: وتسمى باللغة التركية كرفان سراي، وهي مستودعات تخزين وأماكن لتجارة الجملة المتخصصة، ويستعملها المسافرون والتجار كنزل[2] .

والجدير بالذكر أنّ هذه الأسواق كانت معظمها متواجدة قبل عهود سابقة وأمّا العثمانيون فقد أدخلوا عليها بعض التعديلات في إختصاصها أو عدلوا خططها.[13]، كما ساهم الحج في نشاط بعض الأسواق التي ذاع صيتها في الآفاق، وذلك لما كانت توفره من خدمات للحجاج، فمن بين هذه الأسواق سوق السنانية، الذي يقع فيه جامع سنان باشا المعماري[4] والذي ينسب إليه، حيث كان هذا السوق يوفر حاجات الحجاج المسلمين[5].

2/- التجارة الخارجية (المبادلات بين الإيالتين):

عرفت حركة التجارة والمبادلات التجارية بين الولايات العربية، خلال العهد العثماني ازدهارا كبيرا خاصة بين كلّ من بلاد الشام التي شملت حلب، دمشق، حماه، حمص، كأكبر مناطق تجارية ببلاد الشام، حيث شكلت تكوينات اقتصادية هامة بالنسبة للمركز الممثل في الدولة العثمانية، والجدير بالذكر أنّ النظام النقدي الحلبي كان أهم الأنظمة النقدية على الإطلاق بعد الدرهم العثماني المعروف بالأقجة (أقجه عثماني)، حيث شكلت وحدة قياس نقد أساسية في التعاملات المالية والتجارية، إذ يذكر رافق أنّ الدرهم الحلبي الوحدة النقدية الأكبر كمية والأكثر استخداما في مجال حركة المال كمقرضة أو مستقرضة بعد الدرهم العثماني الذي تمثله الأقجة الفضية، حيث عادل الدرهم العثماني درهمين ونصف درهم حلبي، في حين كان الدرهم القبرصي الموصوف بالإفرنجي الذهب الذي كان معروفا في دمشق منذ العهد المملوكي فكان يعادل 182.69 درهما حلبيا[6] وبهذا تكون الدراهم الحلبية في المرتبة الثانية بعد الأقجه العثمانية مما يسمح للدولة العثمانية أنّ توفر تمويلا اقتصاديا هاما لاسيما في مجال المبادلات التجارية، وحركة البيع والشراء وتنقلات البضائع خلال هذه الفترة من القرن 10هـ/ 16م على الرغم من التحديات التي تشهدها المنطقة برمتها وأولها تحوّل التجارة الدولية إلى رأس الرجاء الصالح عقب التمركز البرتغالي في منطقة الخليج بعد وصولهم إلى تجارة الهند والسند والصين وذلك راجع إلى التشجيع الذي لقيته من طرف السلطة المركزية، ومن مظاهر ذلك التشجيع الاهتمام بالطرق التجارية الاستراتيجية وتوفير الحماية العسكرية لبعض الممرات والمعابر المائية، كذلك بناء الخانات وتخفيض الرسوم الجمركية[7].

---

[1]- جمع خان، مكان مؤلف من غرف لمبيت الغرباء واستقبال البضائع وبيعها، وبعض الخانات كانت مقراً للبعثات التجارية الأوروبية، واشتهرت حلب بعدد خاناتها وجمالها واتساعها نظراً لمكانة المدينة الاقتصادية، وغالبا مايتألف الخان من طابقين بأروقة تتوزع حولها الغرف ومسجد، ومرافق عامة..الخ. **للمزيد أنظر**: خير الدين الأسدي، **أحياء حلب وأسواقها** ، **تح**: عبد الفتاح روّاس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1974م، ص 401-402.

[2]- مريم حميدي، "**نظام الطوائف الحرفية في الدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/16م (بلاد الشام ومصر) نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2014-2015م، ص 28.

[1]- مريم حميدي، المرجع السابق، ص 28.

[4] - عاش في الفترة [1490-1539م] ويعتبر منافساً لمايكل أنجلو في المكانة بالنسبة لأعمال أنجلو في روما، وقد تدرج من موقع مهندس في الحرس السلطاني، ليتبوءا موقع المعماري الأول للإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليم الأول، وهو أول من أدخل القباب في عمارتها، وقد خلّف 320 صرحا معماريا، تعتبر جميعها آية في الفن المعماري على مر العصور. **للمزيد انظر**: نمير حسن، " **ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرنين 16-19م**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ الدولة العثمانية[1453-1924م]، جامعة مصطفى إسطمبولي-معسكر، 2018-2019م، ص 32.

[5] -يوسف جميل نعيسة، **مجتمع مدينة دمشق في الفترة مابين 1186-1256هـ/1772-**1840م، ج1، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1986م، 115.

[6] - عبد الكريم رافق، "**مظاهر اقتصادية واجتماعية من لواء حماه 942- 943هـ/ 1525- 1536م**"، ع: 21- 22، دمشق، 1989م، ص 21.

[7]- غربي، المرجع السابق، ص 99

عرفت بلاد الشام ومصر حركة تجارية واسعة، إذ اعتمدت المبادلات بينهما على المسالك البرية والبحرية، فالمسالك البرّية تمثّلت في الطريق الرابط بينهما عبر صحراء سيناء كانت تسلكه القوافل التجارية وقوافل الحجاج، أمّا المسالك البحرية فتمثلت في الموانئ وأشهرها ميناء اللاذقية وبيروت وعكا على السواحل الشامية وميناء الإسكندرية، دمياط، هذا الأخير كانت مصر تستورد عبره من سورية كميات هائلة من خيوط الحرير ومواد الخام والنيلة والصابون وزيت الزيتون وبعض الفواكه مثل التين والمشمش، إضافة إلى الشمع، أما سورية فكانت تستورد منها الفول والعدس والقمح وبعض المنسوجات الحريرية والسكر والجلود[1].

نظّمت الدولة العثمانية التّجارة في الولايات الواقعة تحت سيطرتها ضمن طوائف تجارية، فلكل طائفة سوق خاص بها تعرض فيه بضاعتها ،وكانت توكل مهمة جمع الضرائب والسهر على تحقيق الأمن والإستقرار بين الطوائف إلى الشاهبندر،وهذا المصطلح فارسي الأصل يتألف من مقطعين: شاه تعني ملك أو سلطان ،وبندر تعني ميناء التجارة، وكانت التجارة تجري ضمن أسواق[2]، وهي عبارة عن منشآت إقتصادية غير مسقوفة بصفة عامة، تتميز بالتخصص المهني الشديد، وهي سمة تقليدية تميز المدن الإسلامية ، وكان التجار الذين يمارسون نفس النشاط يجتمعون في مكان واحد، فكل مهنة تمثل شارعا معينا خاصا بها[3]، فمنذ دخول العثمانيين إلى حلب عمّ الهدوء والإستقرار، مأأدى إلى تزايد النشاط التجاري وازدهار أسواقها ولقد شكلت الأسواق الحلبية في القرن السادس عشر ميلادي مركزاً لتبادل البضائع الوافدة إليها من مختلف أنحاء العالم[4]،إذ اشتهرت حلب بصناعتها اليدوية التقليدية ذات الجودة والإتقان فمن بينها نجد صناعة المعادن، الأخشاب، الفخار، النسيج، الزجاج والحلويات...الخ، وكانت تصدر الكثير منها خاصة في مواسم الحجّ، ونتيجة لتنوّع الحرف الدمشقية كان لكل حرفة سوق خاص بها[5].

ولقد حققت عائدات تجارة بلاد الشام في كلّ من إقليمي حلب ودمشق فائضا سنويا كانت ترسله لمركز السلطة العثمانية باستانبول خلال الفترة الممتدة من 954-991هـ/ 1547- 1583م مثلما يوضحه الجدول التالي:

[1]- غربي، المرجع السابق، ص 104، 106.

[2]- لؤي عبد الرسول حسن،"**الأوضاع التجارية في حلب خلال السيطرة العثمانية**"، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، ع12، 2018م، ص 30.

[3]- اندري ريمون، **المدن العربية في العصر العثماني**، **تر**: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م، ص180

[4]- كاميليا شكيب أبو جبل،نايف سعيد الجباعي، -" **أسواق حلب في العصر العثماني**"(**1516-1918م**)، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، ع6، 2016م، ص56.

[5] -نايف صياغة، **الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر**، دط، وزارة الثقافة، دمشق، 1995م، ص 103، 105، 107.

_ السنة	_ القيمة (آلاف الأقجات)
954– 955هـ/ 1547–1548م	21 (ألف أقجه)
974– 975هـ/ 1566– 1567م	17(ألف أقجه)
975– 976هـ/ 1567–1568م	17(ألف أقجه)
990– 991هـ/ 1582–1583م	07(ألف أقجه)

فمن خلال الجدول الخاص بفائض العائدات السنوية التي ترسل للمركز فإنّه ابتداء من النصف الثاني من القرن 10هـ/ 16م أصبحت القيمة المرسلة في انخفاض، حيث نفسر ذلك فعاملين الأول يخصّ احتكار تجارة القطن من طرف المركز بسبب جودتها، حيث دخلت في صناعة الأشرعة السلطانية، أما السبب الثاني فالمتعلق بتحول طريق التجارة من الحوض المتوسطي إلى رأس الرجاء الصالح. [1]

ويقدم خليل اينالجيك الجدول الثاني لمجموع عائدات بلاد الشام ومصر معا ابتداء من سنة 934هـ/ 1527م حتى أواسط القرن 10هـ/ 16م فيما يخصّ المقاطعات الإدارية التابعة لهما كالتالي:

_ العائدات من:	_ القيمة ملايين الأقجات	_ ملايين الدوكات[2] الذهبية
المقاطعات المحلية لبلاد الشام ومصر بما فيها الأملاك السلطانية	277	05
التيمار والأملاك الخاصة الموزعة	200	3.7
الأوقاف والأملاك الخاصّة	60	01
المجموع:	537	09.7

[1]- ثريا الفاروقي، المرجع السابق، ص 121–122.

[2]- هي النقد المضروب في البندقية ويساوي مابين عشرة إلى اثنتي عشر فرنك. **للمزيد أنظر**: صابان، المرجع السابق، ص 115

ولقد كانت أسواق بلاد الشام غنية بأهم السلع التجارية الأوربية والإفريقية والآسيوية ومنها الذهب، الفضة، النحاس، القصدير، الحلي والمرجان إضافة إلى الحرير والتوابل،كما كانت تستورد بلاد الشام الخشب والرخام رغم توفرها على هاتين المادتين ، لكن بكميات قليلة لاتسد حاجة الدولة، فكان لابد من استيرادها[1].

3/- الدور التجاري للجاليات الأجنبية:

قبل التطرق بالحديث عن الدور التجاري للجالية الأجنبية التي مثلها أهل الذمة وهم النصارى واليهود، الذين تواجدوا في كلّ من بلاد الشام ومصر قبل القرن 10هـ/ 16م، غير أنّ حديثنا سيقتصر على الجالية الأوروبية التي توافدت على المنطقة بشكل منظم (قنصليات) للتمثيل السياسي، الدبلوماسي، وخاصة الإقتصادي الذي يهمنا في تواجدها خلال هذه الفترة، وهي الفترة التي شهدت قوة التواجد العثماني بكلتا المنطقتين، إذ لا بدّ من التعرف على تكوينها قبل الحضور العثماني في المنطقتين، فالمتتبع للأحداث التاريخية يدرك جيدا أهمية تجارة الشرق التي اعتبرت منطقتا الشام ومصر حلقتا التواصل فيه بين أقصى الشرق بلد التوابل والبضائع الثمينة، والأسواق الأوروبية والمتحكمين في حركتها، حيث شكل البحر الأحمر وموانئ الشام فيه، والبحر الأبيض المتوسط وموانئ الإسكندرية من بين أكبر المواقع تحكما في التجارة العالمية منذ العصر الفاطمي وصولا لفترات حكم المماليك البحرية والبرجية (الجراكسة)، حتى المطلع العهد القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، ولعلّ من بين المتعاملين الأجانب الذين وفروا لأنفسهم مكانة هامّة لدى مجتمعاتهم الأوروبية تجار الجمهوريات الإيطالية، إذ نخصّ بالذكر كلّ من البندقية التي تحكمت في التجارة الموسمية (تجارة المدة) [2]،فضلا عن فلورنسا، جنوة، ونابولي وغيرها من الوحدات التجارية التي كوّنت لنفسها كيانات تجارية بحرية في الحوض المتوسطي، وتحكمت في البضائع العابرة إلى القارة الأوروبية، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته قبرص في عملية النقل البحري لمختلف البضائع وربطها لعلاقات ودية مع مناطق أناضول وأدرنة وإزمير في وقت مبكر قبل التحكم العثماني بمنطقة المتوسط، كلّ ذلك ساهم بشكل كبير في نمو هذه الوحدات التجارية

سمح هذا التواجد المنظم للجاليات الأجنبية من توفير أماكن لإقامتها تمثلت في الفنادق، القياسريات والخانات، كما وجدت أحياء سكنية يقطنوها منذ العهد المملوكي ليستمر الوضع خلال العهد العثماني كما كان عليه من قبل مع تجديد عقود الاستفادة ، حيث شملت التنظيمات الإدارية وإعادة الهيكلة للمؤسسات والإدارة العثمانية جملة من القوانين والأوامر السلطانية تخصّ الجاليات الأجنبية سواء القاطنة بشكل دائم والتي استفادت من سياسة التسامح الديني، في حين شملت الاتفاقيات والمعاهدات الدبلوماسية أولئك التجار الأجانب لمواصة نشاطهم الاقتصادي بالشكل الذي يضمن سلامتهم وسلامة مصالح المناطق العربية التابعة للدولة العثمانية، حيث استقبل السلطان العثماني سليم الأول القنصلي البندقية لكلّ من بلاد الشام ومصر وقدما له فروض الطاعة والولاء مشفوعة بطلبات ومعاهدات جديدة لإقرار الامتيازات التي كانت من قبل، مؤكدين على أنهما سيواصلان توسيع نطاق تجارتهم من السلع الشرقية الواردة عن طريق البرتغال، وسلمت المعاهدة لتنظيم الجزية المفروضة التي نصت على دفعها ذهبا مقدما لخمسة سنوات، ثم تعديل نصّها لتصبح فيما بعد سنويا على أن تدفع عينا من السكر والحبوب [3].

---

[1] -جميلة عيسيوي، " **النشاط التجاري في بلاد الشام خلال القرن 10هـ/16م**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في الفترة الحديثة والمعاصرة، جامعة الجزائر 2، 2012-2013م، ص 23-24.

[2] - فهمي، المرجع ،ص 152.

[3] - صلاح أحمد هريدي علي، "**الجاليات الأوربية في الاسكندرية في العصر العثماني**" دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية 923- 1213هـ/ 1517- 1798م، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987- 1988، ص 19.

كما استقبل السلطان العثماني قنصل فرنسا وقطالونيا طالبين تجديد اتفاقيتهم فوافق على طلبهم وأصدر فرامانه بذلك في كل بلاد الشام ومصر، ثم فتحت الموانئ الشامية والمصرية أمام سفن البندقية، وبقيت هيئة القناصل لم تتغير إلا بعد عام 932هـ/ 1525م بعد نقل قنصلية البندقية إلى القاهرة وبقي بالإسكندرية نائب القنصل يدير شؤون رعاياه هناك، وبهذا التغيير تفقد موانئ الإسكندرية دورها البارز في إدارة تجارة الشرق، حيث كانت من بين التحويلات التي أقدم عليها السلطان سليم الأول أنّ أصدر فرمانا يضم تجار الحرير الوارد من بلاد فارس إلى هيئة التجار استانبول (القسطنطينية) لإحياء المدينة من جديد غير أنّ ذلك كان على حساب بلاد الشام ومصر[1].

ساهمت الاستراتيجية العثمانية التي طبقت على الجاليات الأجنبية من التوافد التجاري الأجنبي على الرغم من المتغيرات التي بدت واضحة خلال الربع الأخير من القرن 10هـ/ 16م، وحتى مطلع القرن 11هـ/ 17م في التجارة العالمية، إلاّ أنّ ذلك لم يقلل من شأن ومكانة بلاد الشام ومصر تجاريا، بل على العكس جعلهما تحتلاني مكانة مرموقة في هرم الترتيب بالنسبة إلى باقي الإيالات، حيث اعتبرتا ضمن إيالات الامتياز نظرا لمكانتهما في اقتصاديات السوق العالمية من جهة، والأهمية التي تتوخاها منهما الدولة العثمانية سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري في عملية التمويل.[2]

وبالعودة للحديث عن دور الجاليات الأجنبية في كل من بلاد الشام ومصر فإنّ الأجانب الوافدين إليها قصد التجارة أو المرور للأماكن المقدسة في كل من ميناء الإسكندرية أو سيناء أو موانئ حلب وسواحل البحر الأحمر يخضعون لضريبة المرور التي وجدت منذ العهد المملوكي واستمرت خلال العهد العثماني، حيث عرفت بالرسم السنوي للسلطان.

لقد تواصل التواجد الأجنبي على الإيالتين كما كان من قبل، فكان لهم قناصل وسفراء ووكالات وأحياء وفنادق يمارسون فيها حياتهم أثناء الإقامة الممتدة لفترات، ومن أشهر الفنادق التي استمرت في الخدمة بعد العهد المملوكي فندق تجار نابولي، فندق تجار البندقية، وفندق التجار القطالونيين وتواصلت مع ذلك الخدمات التي أقرتها الدولة العثمانية، فكانت تلك الضرائب السنوية المفروضة عليهم مقابل الخدمات خاصة تلك التي تقدم في الموانئ من قبل الجمارك سواء في موانئ بلاد الشام أو موانئ الإسكندرية ودمياط والرشيد، حيث شكلت إراداتها موردا ماليا معتبرا فكانت تتراوح يوميا ما بين ألف والألفين أقجه، بالإضافة إلى رسوم السفن والمارين من المسافرين والحجاج، كما حرصت السلطة العثمانية على سلامتهم من خلال توجيه تعاليم لقنصلياتهم فيما يخص القضايا التجارية التي كانت تعرض إذ شُكلت حاكم على مستوى الجمارك بالموانئ لفض النزاعات[3].

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في إيالة مصر:

أ/- الزراعة:

كان للنظام الاقتصادي بصفة عامة، والزراعي على وجه الخصوص في كل من بلاد الشام ومصر دور هام بالنسبة للدولة العثمانية منذ أنّ أصبحت إيالتين تابعتين لها ابتداء من القرن 10هـ/ 16م، حيث كانت أراضي تابعة في تقسيمها إلى ثلاثة أصناف هي:

- **ـ الملاك:** وهم أصحاب الأراضي الذين كونوا لأنفسهم زعمات إقتصادية استفادت منهم الدولة العثمانية عقب إلحاق مصر إلى الدولة العثمانية، لكنها في الوقت ذاته جعلتهم تحت تصرفها في تمويل المركز بمختلف المنتجات الزراعية كالذرة، الحنطة، العدس، الفول، البصل،

[1] – النعيمي، المرجع السابق، ص 110– 112.
[2]- أورتايلي ألبيرا، العثمانيون في ثلاث قارات
[3] - النعيمي، المرجع السابق، ص 95.

وغيرها، كما ساهموا في تزويد الأسواق المحلية بمختلف المحاصيل التي تلبي حاجة الساكنة، كما وجدت منتجات أخرى خصصت للتصدير مثل:الشمندر، قصب السكر، القطن، الأرز الأبيض[1].

•_ **المزارعون:** وهم جماعات اشتغلوا في زراعة الأرض لمختلف أنواع البذور بنظام التناوب، وحرث الترع على ضفاف نهر النيل، ورغم ذلك فإن ارتفاع منسوب مستوى مياه النهر كان يعيق في الكثير من الأحيان نشاطهم إلى درجة إتلاف المحاصيل بسبب غرقها ليس هذا فحسب، وإنما كانت فترات الجفاف والقحط التي تتعرض لها مصر سبب في زيادة الضرائب الزراعية على مصر، الأمر الذي يسبب اضطرابات تهدد إستقرار البلاد نتيجة ارتفاع الضريبة التي يتكبدها في جلّ الأحوال أفراد المجتمع[2].

•_ **المستأجرين:** شكلت هذه المجموعة نسب قليلة مقارنة بالفئات الأخرى، حيث كان من بينها مستأجرين مسيحيين اشتغلوا في زراعة أنواع معينة من الزراعة، حيث ركزوا على الفواكه بشكل كبير، وكانت هذه الأراضي المستأجرة تتم بعلم السلطة العثمانية لأنها تدخل في التصدير عبر الموانئ البحرية لمختلف البلدان الأوروبية على وجه الخصوص، حيث فرضت عليها رسوم إضافية بتعاملات مالية تشرف عليها السلطة المركزية[3].

شكلت الأشجار المثمرة والنخيل في مصر، إلى جانب البطيخ والعنب وقصب السكر الذي تستخلص منه قوالب العسل[4] من بين الزراعات التي تلقى رواجا بشكل كبير بين أوساط المجتمع لذلك كان الاهتمام بها من قبل المزارعين وحتى فئة المستأجرين.

وفيما يلي يمكننا الاستئناس بالجدول التالي للوقوف على مصادر الواردات الأساسية بمصر ابتداء من سنة 934هـ/ 1527م حتى الربع الأخير من القرن العاشر هجري / السادس عشر ميلادي [5]:

_ مصادر الواردات الأساسية في مصر 934هـ/ 1527م / بآلاف الأقجات			
_ العائدات		_ المصاريف	_ الفائض
– مقاطعات المدينة	84.940	45.840	70.690
– الجمارك	17.730		
– مخزون الحبوب	13.860		
– المجموع	116.530		

[1] - فاروقي، المرجع السابق، ص 287.
[2] - نفسه، ص 291.
[3] – بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، المرجع السابق، ص 129.
[4] - أسيا بوعيشاوي،خديجة الوجدي،"**الأوضاع السياسية والإقتصادية للدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/16م**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، 2014-2015م، ص 46
[5] – إينالجيك، **التاريخ الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 153.

إنّ أهم ملاحظة يمكننا تسجيلها حول قيم هذا الجدول أنّ مقاطعات المدينة كانت تقدم أعلى النسب، إذ يرجع ذلك تنوع مصادر الدخل من تعاملات مالية تجارية مع مختلف فئات المجتمع بما فيها أهل الذمة(مسيحيين ويهود)، حيث كانت التجارة البحرية من بين أهم موارد الدخل للإيالة خاصة منطقة الإسكندرية، دمياط والرشيد، فضلا عن أنّ كراء السفن والجباية في الأسواق من طرف المحتسب كانت توفر أموالا هامة تدخل ضمن الواردات للمقاطعات، غير أنّ اختلاف موقع تلك المقاطعات الإدارية داخل المدينة يوضح التباين في قيمة المال الوارد، بالإضافة إلى الرسوم التي تجبى من طرف جمارك الموانئ على مختلف البضائع كانت هي الأخرى موارد مالية هامة خاصة تلك التي تقدمها الجاليات الأجنبية، حيث أقرها السلطان العثماني سليم الأول في مطلع حكمه لمحروسة مصر بالمقدار الذهبي لمدة خمسة سنوات متتالية، لتأخذ شكل موارد عينية محصلة من مختلف أنواع البضائع سنويا، في حين شكلت موارد مخازن الحبوب النسبة الأقل لعدة اعتبارات من أهمها الأوبئة والمجاعات التي كانت تتعرض لها مصر، بالإضافة إلى فترات الجفاف وفيضانات نهر النيل بسبب ارتفاع منسوب المياه فيه، والتي كانت تضرب إيالة مصر بين الحين والآخر أكثرت على ذلك.

ب/- التجارة:

كانت القاهرة تدير تجارة المنتوجات الشرقية كالبن والتوابل، بالإضافة إلى تجارة المنسوجات، حيث لعب تجار البن دور الوساطة بين تجار المنتجات الشرقية والدولة العثمانية، حيث وفروا أجود البضائع بأثمان معقولة عادت على الخزينة بالتوسعة[1] كما كانت الطرق البحرية والبرية من بين اهتمامات الدولة العثمانية نظرا للأهمية التي تكتسيها في سلامة وأمن البائع، وحتى المسافرين، هذا ما جعل الدولة العثمانية تهتم بتأمينها وتربط اتفاقيات مع مختلف مشايخ العرب حتى تعرض لمختلف تلك الأخطار، حيث حاولت المحافظة على الطرق القديمة المعتادة وعلى رأسها الطريق الذي يأخذ خط سيره من سواحل الهند إلى البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب وصولا إلى مصر، حيث يتفرع خط نحو الإسكندرية ودول البحر الأبيض المتوسط، في حين يأخذ الفرع الثاني طريقه إلى دمشق فحلب عبر سيناء[2].

ولقد زخرت القاهرة على غرار بلاد الشام بالأسواق والوكالات والخانات والحمامات، وكانت هذه المرافق الهامة في مواقع استراتيجية من محروسة مصر، وفي أعتق أحيائها كخان الخليلي، خان الحمزاوي، خان جعفر، وكالة قايتباي، وكالة قوسون، النحاسين، سوق الغورية، وسوق العصر، السكرية، الجمّالية، الحلمية، الفحامين، وقصبة رضوان، وخان مسرور الذي تخصص في تجارة النخاسة (الرقيق) وغيرها من الأسواق التجارية المشهورة بطرازها المعماري السلجوقي والأيوبي والمملوكي حيث أحصاها "المستر اين بول" بـ: 300 وكالة للتجارة[3] ومرافق أخرى مخصصة للخدمات التجارية، حتى بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من طرف البرتغاليين لم تهجر بضائع البندقية وجنوا ومرسيليا من أسواق القاهرة. كما بقي جزء كبير من تجارة الهند والشرق بها، وكان من عادة التجار أن يتجمعوا أمام حوانيتهم ويجلسوا فوق مقاعد خشبية عربية الطراز يشربون النرجيلة (الشيشة)، وهي نوع من أنواع التدخين والقهوة أثناء عقدهم للصفقات التجارية مشافهة، وكانت القوافل التي تنقل بضائع الهند وتجارة الشرق عبر الصحراء بين السويس والقاهرة لا تنقطع ليلا ولا نهارا، حيث تفرغ حمولتها إما في

[1] - ريمون، المرجع السابق، ص .68،70.

[2] - بوعيشاوي، المرجع السابق، ص 48.

[3] - فؤاد فرج المهندس ، القاهرة (المدن المصرية)، مج: 5، ج3، د.م، 1946، ص 483- 484.

أسواق القاهرة ووكالاتها أو في ثغور بولاق أين تشحن هذه البضائع في المراكب التي تسير في النيل حتى مدينة الرشيد لشحنها إلى أوروبا، وكانت تجارة أوروبا نحو الشرق تتبع نفس الخط الذي تصلها منه بضائع الشرق عبر مسالك وموانئ مصر[4].

1/- الحركة التجارية وتعاملاتها:

سبقت الإشارة إلى أنّ مصر كانت من بين أهم القوى الاقتصادية للحركة التجارية البرية وخاصةّ البحرية انطلاقا من ميناء الإسكندرية الذي عاش فترة مزدهرة أيام دولة المماليك، وبالرغم من أنّ السلطان العثماني سليم الأول حول تجارة الحرير إلى استانبول بمقتضى فرمان سلطاني، إلا أنّ ذلك لم ينهي مكانة تجارة مصر عامة وموانئ الإسكندرية بصفة خاصة، إذ تكشف لنا العديد من سجلات المحكمة الشرعية بالإسكندرية عن توجه جديد في التعاملات المالية التي مثلتها سندات الاقتراض، حيث شارك التجار الأوروبيون في هذا النوع من البيوع والتعاملات المالية فلم يقتصر على المسلمين فقط بل تعامل به المسيحيون واليهود أيضا، وشكل بذلك نوعا من أنواع التعاملات بين المسلمين وأهل الذمة في العهد العثماني في إطار تجسيد سياسة التسامح الديني والتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

ولم تقتصر تلك التعاملات على الجانب النقدي، بل شملت أنواعا من المنتجات والمحاصيل الزراعية التي استفاد منها المركز بشكل كبير مثل تصدير الأرز، السكر، الخيار، الشمندر، إلى جانب توفير القطن وبعض الفواكه الموسمية لتصديرها عبر مختلف النقاط التجارية التي تربط محروسة مصر باتفاقيات تجارية، كما كانت حصص مخصصة للمركز ترسل على شكل هدايا كنوع من أنواع التمويل للسلطة العثمانية[1].

2/- خزينة مصر الإرسالية:

كان أمير أمراء مصر يقوم بإرسال بعض الهدايا القيمية إلى الأستانة في مختلف المناسبات، ومع مرور الوقت أصبحت ترسل بشكل دوري، إذ كان إداريو الإيالة في بداية السنة المالية، يقومون بتحصيل الضرائب والبقايا والديون المستحقة للخزينة حتى يمكن إكمال أموال الخزينة الإرسالية لأنّ الخزينة الإرسالية اعتبرت مورد احتياطي لخزينة الدولة العامة لأنها كانت تسدد مصاريف السلطان الخاصة وسميت (مصاريف الجيب السلطاني) وكانت الخزينة السنوية تصرف في احتياجات السراي السلطاني والديون الهمايوني، واحتياجات الدولة الطارئة[2].

ففي القرن السادس عشر يرسل كل سنة إلى الخزينة الخاصة للسلطان خزينة تتراوح 400,000 ، 800,00 عملة ذهبية تضاف عليها توريدات: أرز، سكر، خضروات مرسلة إلى القصر، حبال، كتان، أملاح بارود إلى الترسانة[3] إذ تحصل إيالة مصر جميعا في السنة من الأموال ما يبلغ إحدى وثمانين خزينة مصرية[4]، وكانت تحصل خزينة الدولة كل سنة على نصف مليون دوقية ذهبية من فائض الدخل في مصر كما كانت تحمل أعباء مالية أخرى[5] أما في نهاية القرن 10هـ/16م تراوح مقدار الخزينة 400,000 ذهبية و500,000ذهبية

---

[4] - فرج، المرجع السابق، ص 484.

[1]-بوعيشاوي، المرجع السابق، ص 112-117.

[2]-محمّد السيد، المرجع السابق،ص 195-202.

[3]- مانتران، المرجع السابق، ص 312_313 .

أوليا جلبي ، **إلى مصر والسودان وبلاد الحبش(1082-1091هـ/1672-1680م)**،**تر**: الصفصافي أحمد القورى، ج1، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2010م، [4]ص 386

[5]-اينالجيك، **المرجع السابق**، ص 199

[6]، ومن هنا يتبين لنا أن أمير أمراء مصر قام بمهامه في الإيالة دون تقصير في حقوق الرعية واحتياجات الإيالة والمنطقة وذلك الالتزام المتمثل في تقيد بإرسال الخزينة الإرسالية المصرية سنوياً[7].

لقد كشفت لنا إحدى المراسلات التي تمت بين السلطان العثماني ووالي محروسة مصر عام 951هـ/ 1544م فيما يخصّ دفاتر الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية عن طبيعة هذه الأموال التي تجبى من خزينة مصر الإرسالية، حيث جاء فيها استفسار عن سبب حصول تفاوت ونقص في تقادير الإرساليات المرسلة من مصر إلى مركز الدولة العثمانية، وأعقبه أمر همايوني سلطاني بتقصي الأمر ومتابعة وتدقيق جميع الموارد والنفقات، فالمعروف أنّ الدوة العثمانية طبقت في إدارتها لولاية مصر أسلوب السالیانة–Salyane التي تمثلها الرواتب السنوية لبعض الولاة وأمراء السناجق وأفراد البحرية في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات، والضرائب التي تحصلها الدولة من بعض ولاياتها مرة واحدة في السنة على سبيل الإقطاع، فبعد دفع رواتب موظفي الإيالة يرسل المبلغ الباقي إلى الإدارة المركزية باستانبول، وبموجبه كان يتم جمع موارد الإيالة باسم خزينة الدولة بشكل مباشر ليرسل باسم إرسالية، حيث كان يتم تحديد المبلغ المرسل مسبقا في مصر، على أن لا يتم التجاوز على الرعايا من خلال الضرائب الإضافية، ومن خلال هذا النوع من الوثائق يمكننا معرفة النظام المالي الذي تعاملت به الدولة العثمانية مع مصر، وحجم هذه الأموال المرسلة من مصر إلى استانبول، ثم كيفية تعاملها مع التفاوت المالي المرسل من طرف الولاة، حيث يظهر لنا دفتر مهمة (مهمه دفتري) رقم 12321/ تسلسل 6، صفحة 4 أ- 6ب[8] هذه الاختلافات كالتالي:

1/- في عهد الوالي سليمان باشا على مصر:

السنة (هـ/م)	قيمة خزينة الإرسالية (الأقجه)
18ربيع الأول 933هـ/	99591
11 ربيع الآخر 934هـ/	509683
20 جمادى الآخرة 935هـ/	600029
22 شعبان 935هـ/	200002
5 ذي الحجة 936هـ/	500002
21 رجب 927هـ/	400003
7 جمادى الأولى 938هـ/	300004
11 ذي القعدة 938هـ/	299964
6 رمضان 939هـ/	199996
27 رمضان 940هـ/	500000
18 ذي الحجة 941هـ/	374520
المجموع: 4183792	
13 رجب 946هـ/ ما تبقى من محاسبة الأسطول الهندي	484892
13 رجب 946هـ/ ما تبقى من قيمة أموال الحاج سلماني وهو من أمراء ولاية كجرات الهندية وكانت هذه الأموال في مكة وجدة	13986
المجموع العام: 4683670	

[6] انظر نموذجا على ذلك في الملحق رقم 4

[7] – محمد السيد، المرجع السابق، ص209.

[8] – فاضل بيات، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية النصف الأول من القرن 10هـ/16م**، مج1، استانبول، 2010م، ص 269-270

2/- في عهد الوالي الوزير خسرو باشا [1]:

السنة (هـ/م)	قيمة خزينة الإرسالية (ادوقة ذهبية)	مقدار التفاوت
6 رمضان 942هـ/	**329992**	**الإرسالية الأصلية بموجب دفتر المحاسبة هي 470000 مقدار النقص 140000**
12 رجب 943هـ/	**499902**	**الإرسالية الأصلية بموجب دفتر المحاسبة 500000 ذهبا مقدار النقص 98**

وبسبب هذا التفاوت طلب السلطان العثماني من بكلربك مصر وقاضيها وناظر الأموال وقاضي حلب التحقيق في أسباب ذلك، ومتابعة وتقصي مقادير الموارد للسنوات بدءا من تولي سليمان باشا ولاية مصر، ومتابعة والتدقيق في جميع الموارد والنفقات وبقايا الأموال المتعلقة بكل سنة من سنوات تولي خسرو باشا ولاية مصر منذ استلامه لها ومباشرته الخدمة حتى نهاية خدمته. كما أكدّ السلطان على المكلفين بالتحقيق في ذلك أنّ يتجنبوا التحيز ويبلغوا الديوان الهمايوني بنتيجة التحقيق دون اتخاذ أي قرار في حق من يثبت عليه التجاوز في حق المال الميري حتى صدور الفرمان السلطاني بحقه[2].

_ المطلب الثالث: التمويل العسكري:

كانت بلاد الشام ومصر تعتبران المصدر الرئيسي لثروة الخزينة العثمانية، إذ كانت الأولى ترسل في القرن السادس عشر ميلادي إلى الخزينة خمسين ألف من الصابون كل سنة، أما الثانية فقد كانت تمولها بالمنتوجات الغذائية كالرز والقمح والشعير والتوابل والسكر، كما كانت ترسل أيضا كل سنة نصف مليون دوقية ذهبية من فائض دخلها إلى المركز، بالإضافة إلى تقديم هدايا إلى الأماكن المقدسة (مكة والمدينة). [3]

ولقد كانت حلب بموقعها الاستراتيجي تمثل ملتقى الطرق من الشرق والغرب، والشمال والجنوب، ما جعلها قاعدة عسكرية ومحطة للجيش المتوجه إلى إيران، إذ كانت القوات الحلبية تساهم في الحملات العسكرية العثمانية تحت إمرة البكلربكي[4] حيث كانت الدولة العثمانية تستعين بحلب في تجهيز الإيالات المختلفة بالقواسيس (المحاربين) من أجل تحقيق الأمن والاستقرار فيها، فقد أرسلت حلب ستة ألاف قواس لقمع ثورة ابن عليان في منطقة الجزائر في البصرة، وفي 31 جانفي 1582م، أرسلت أيضا ستة ألاف قواس إلى منطقة تفليس بأرمينيا، من أجل المشاركة في حملة بجانب العثمانيين[5] .

[1] – بيات، البلاد العربية، ص 270.

[3] – إينالجيك، المرجع السابق، ص 199

[4] – هو أمير الأمراء، وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية، وكان يوجد في العهود الأولى من الدولة العثمانية بكلربكي واحد، كان مسؤولا عن الجيش ومايتعلق به من أمور. **للمزيد أنظر**: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 35.

[5] –بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، المرجع السابق،268.

1/- نظام الالتـزام:[5]

طبقته الدولة العثمانية في الأقاليم أو المناطق التي لم تخضع لنظام الإقطاع العسكري ولم تبتكر نظام الالتزام بل وجدته معمولا به في بعض الأقاليم التي خضعت لها سواء في الأناظول أو البلقان أو شمال العراق، ولما فشل النظام المقاطعات في مصر وأسفر تطبيقه عن عيوب الكثير استبدلته الدولة بهذا النظام "نظام الالتزام"[6].

ولقد اتبعت مصر نظام الالتزام منذ الفتح الإسلامي، ولم يكن من ابتداع العثمانيين[7]، إذا اعتبر هذا النظام أساس النظام المالي في مصر خلال العهد العثماني، ففي ذلك الوقت كانت الزراعة أهم ما يقوم عليه الاقتصاد[8].

ولقد بدأ نظام الالتزام في مصر على عدة مراحل وكانت أو لها نظام المقاطعات الذي كان يوزع على فئة الأمراء وفئة الجنود، يضم بلاداً وأرضاً يستغلها ويتصرف فيها الإقطاعي كيفما يشاء ويحصل على ربعهاّ، وكان السلطان يوزع هذه الإقطاعيات بينه وبين أمراء وأجناده[9].

إذ نجد أن الملتزمين كانوا أخلاطاً من المجتمعات في مصر إبان الحكم العثماني، من بينهم عسكريون ومدنيون وسيدان، إضافة إلى المدنين والتجار ومشايخ العرب[1].

وكان نظام الالتزام يمنح لسنة أو سنوات ثم أصبح مدى الحياة، وعدها أصبح قابلا للتوريث ولم يبقى للدولة سيطرة على الأراضي ما تتقاضاه من الميري[2]، ونجد أن المدن قامت بالسيطرة على مصادر الأموال والإستلاء على أنصبة فيها إذ يقوم العسكر بغرض حمايتهم قسراً على الأفراد ومطالبتهم بسد ضرائب.

التي كانت تفرض على مجموعات من التجار والحرفين[3]، وقد اقتصر التزام على الاوجاتاث والمماليك وبعض التجار والنساء وبعض العلماء والمشايخ[4].

وكان يشرف على الالتزام الوالي ولديه اختصاصات هامة، حيث يختم تقاسيط الالتزام التي يصدرها الروزنامة للملتزمين ويمكنون بواسطتها من حصص التزامهم وكان عيه جمع الميرى وإرسال الخزينة إلى السلطان[5].

_ وضع الفلاح في ظل نظام الالتزام:

في البداية اتبعت الدولة العثمانية نظام الإقطاع الحربي حيث كان السلطان يمنح أرضا زراعية للأمراء من سلاح الفرسان وكانوا يشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين وكانت تسمى هذه الأراضي الاقطاعات[6]، فقد نظام الالتزام للفلاح

---

[5]_هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة بحيث يدفعها المتعهد(ملتزم) مقدما للدولة ثم يحصلها مع أضعاف مضاعفة من المجتمع بالإسناد إلى قوات حكومية ولقد ألغي هذا النظام في عام 1856م للمزيد أنظر: سهيل صابان، المرجع السابق ص 35

[6]_عبد العزيز محمد الشناوى، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1980م، ص145_146.

[7]_كمال حامد مغيث، **مصر في العهد العثماني(1517_1798م) المجتمع والتعليم، تق:** رؤوف عباس، ط1، دار مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان،القاهرة،1997م، ص45.

[8]_جمال كمال محمود محمد، **"نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني"**، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة، 142هـ/2001م،ص124.

[9]_صلاح أحمد هريدي، **الصعيد في العصر العثماني(923_1213هـ)(1517،1798م)**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية واجتماعية إسكندرية، 2006م، ص263.

[1]–الشناوى ، المرجع السابق ص149_150.

[2]-لفظا فارسي متداول في البلاد العربية منذ بداية عصر الأيوبي استمر حتى نهاية العصر العثماني، بمعنى الضريبة المفروضة على الأرض، **للمزيد أنظر:** مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التارخية**،ط1، مؤسسة رسالة ،بيروت،1996م ص 415-416

[3]- حامد مغيث، المرجع السابق، ص51،50،46.

[4]- هريدي، المرجع السابق،ص270.

[5]- محمود محمد، المرجع السابق، ص75.

[6]–هريدي، المرجع السابق، ص268.

الحق في الاستمرار في زراعة الأرض، ولطالما كان يزرع الأرض ويؤدي ما عليه من ضرائب فلا ينتزعه منه أو يعطى لغيره[1]، لأن جميع الأراضي مصر تعتبر ملكان للسلطان بحق الفتح طبقا للمبادئ الشريعة الإسلامية[2] وأعطاه ذلك الحق في تأجير الأرض أو المشاركة على زراعتها ويؤجر أرضه لمدة معينة سنة أو أكثر في حالة عجز الفلاح عن زراعة أرضه يلجأ لمشاركة غيره من الفلاحين في زراعتها[3].

وإذا مات بلا وارث آلت إلى بيت المال[4] أو إلى الملتزم ،ومن حق الملتزم توريث التزامه لأولاده أو مماليكه البيض[5].

كان نظام الإلتزام في مظاهره سمته النظام الاقطاعي كما أنه الوجه القبلى يسجل عنده أخندى الشهر، وعنده دفتر السجل مقيد به أسماء الملتزمين[6] "فدفاتر الالتزام تحتفظ بدار الوثائق بعد نقلها من دار المحفوظات التي كانت تحتفظ به من قبل"[7] .

وقدر الميري الذي عليهم وله عوائد على الملتزمين وعلى الجمارك وعلى الباشا [1] الذي قبله وله من الأندية أربعة عوائدهم[2].

مزايا نظام الإلتزام:

كان نظام الإلتزام مثاليا بالنسبة لمصر خلال الحكم العثماني لأن هذا النظام أتاح لخزانة الحكومة تدفعا مستمراً، كما أعطى الملتزمين مصلحة مستمرة في العمل على الحفاظ على خصوبة الأرض حتى لا يستغلونها أو إنهاك التربة الزراعية وعدم إخراج المزارعين منها ، وتحقق هذه المزايا للسلطان والملتزم والفلاح، وطالما كان الباشا العثماني في مصر ومعاونوه قادرين على تحقيق تفوق نفوذ الدولة السياسية والحربي في البلاد[3].

فنظام الإلتزام كان ملائما للفلاح إذ كان يوفر له الوسائل الزراعية والأمن والاستقرار وكانت تتوافق مصلحة الفلاح مع مصلحة الملتزم(كان يقوم الملتزم في القاهرة ولا يذهب إلى منطقة التزامه إلا مرات معدودة وعلى فترات متباعدة على مدار السنة) في عدم إرهاق الفلاح وعدم ابتزاز الأموال منه وفرض ضرائب عليه مع مراعاة حالة فيضان النيل كل سنة[4].

---

[1]– كمال محمود، المرجع السابق، ص124.

[2]– شناوى، المرجع السابق، ص162.

[3]– محمود محمد، المرجع السابق، ص124.

[4]_أطلق في الدولة الإسلامية على المؤسسة المشرفة على موارد الدولة نفقاتها يقابله في أيامنا: وزاراء المالية أو الخزانة، وضعت نواته منذ حياة النبي عليه الصلاة والسلام ثم طوره عمر في ظل ما استحدثه في الدولة من التنظيمات تكونت موارد بيت المال من خوارج والجزية والزكاة والغنيمة والموارث، ومصاريفه تمثلت: أعطيات الحبذ وأرزاق الولاة والشرطة والقضاء. **للمزيد أنظر:** مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص93.

[5]– هريدي، المرجع السابق، ص270.

[6]_نفسه ،ص268 .

[7]– عبد الرحمن عبد الرحيم، المرجع السابق، ص16.

[1]_أصله باش بمعنى الرأس شاع استعمالها كلقب من ألقاب التشريف في العهد العثماني، كان يمنح في بادئ الأمر لكبار ضباط الجيش والبحرية ممن يحملون رتبة اللواء وفريق ومشير وكان يرمز لهذه الرتب بعدد من ذيول الخيل ثم أطلق على الوزراء والولاة وأيضا إلى كبار الأعيان ورجال الدولة من غير الوزراء. **للمزيد أنظر:** عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص65.

[2]– هريدي، المرجع السابق، ص268.

[3] –محمد الشادي، المرجع السابق، ص168،167.

[4]_الشناوى، المرجع السابق، ص168.

ومن خلال ما سبق فإن الهدف من تطبيق نظام الإلتزام في مصر هو توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وجباية الأموال المقررة عليها[5] كما يمكن القول أن نظام الالتزام وجد له نظام إداري ومالي كفل له انتظامه فيما يتعلق بزراعة الأرض وجباية ضرائبها حيث أنه كان يشرف عليه الباشا وأدى ذلك إلى قيام فئات الملتزمين بكافة شرائحها بدورها في الالتزام[6].

2- نظام التيمار[7]:

هو نظام تقوم فيه الدولة بتوزيع الإقطاعات من الأراضي المبرية على الجنود والمجاهدين وأرباب العمل الذين يتفانون في خدمة الدولة ويكتشفون عن بسالتهم في الحرب[8] واستمر تطبيق نظام التيمار على الوجه الأكمل منذ قيام الدولة العثمانية حتى آخر القرن السادس عشر وكان هو أساس الاقتصاد الزراعي[9]، فلقد اعتبرت فرق التيماره الدعامة الأساسية، وحبذ التيمار أولئك الجذر الذي كان يقوم بإعدادهم وتجهيزهم أصحاب المقاطعات التيمار أو الزعامات أو الخاص.

حيث كانت الدولة تقوم بحملات ويقوم كل منهم بالخروج فيها، وبالمقابل كانت الدولة تترك لأصحاب التيمار"العشور" من الخراج السنوي للأرض والاهتمام بها وقت السلم، وفي حالة امتناع أحد أصحاب التيمار من الخروج في الغزوات دون عذر كانت تسحب منه المقاطعة فوراً أو كان أصحاب التيمار هؤلاء من الفرسان وعرفوا باسم "سباهية[1] التيمار"[2]، وبهذا النظام كانت الدولة تقوم بتجهيز وتوفير عدد كبير من جيوشها دون أن تصرف من خزينتها أقجة[3]، إضافة إلى ذلك أنها كانت تدير أراضيها وتوفير احتياجاتها وتوفير حمايتها دون بذل أي مجهود واستمر هذا النظام العسكري الذي كان يطبق بكل دقة وإحكام في أنحاء مختلفة منها[4]، ومن مطلع القرن(10هـ/16م) بدأت الدولة العثمانية في الاعتماد على القوات العسكرية النظامية والمجهزة بالأسلحة النارية، حتى بدأ يضطرب اعتباراً من أواخر القرن(10هـ/16م)[5].

---

[5] كمال محمود محمد، المرجع السابق، ص125

[6] _نفسه ص77.

[7] _هي كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن عشرين ألف أقجة وكان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الانقطاع وقد انقسمت الأراضي الانقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاث: 11التيمار :وهي التي تقل وارداتها عن عشرين ألف أقجة2 ،زعمامت:وهي التي تقل وارداتها عن مئة ألف أقجة3 ،خاص: وهي تلك التي تتجاوز وارداتها عن مئة ألف أقجة وثم إلغاء نظام التيمار رسميا في عام1831م. **للمزيد أنظر:** سهيل صبان، المرجع السابق، ص76.

[8] – إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص267.

[9] _نفسه ص270.

[1] _اللفظ في الأصل سباهي نسبة إلى سباه الجند وهم جنود فرسان عثمانيون على درجات كانوا مقيمين في الديات(المزارع) في الأراضي التي أقطعوا عشرها وبدل محصولها ورسوم فراغها وإنتقالها بصفتهم عزاة وكانوا معفيين من جميع التكاليف والسباهين وظيفتهم وقت الحرب هم وتوابعهم الإلتحاق بالأمراء الذي يحرسون تخوم المملكة أما وقت السلم فكانوا يحافظون على الطرق وتحسين الزراعة. **للمزيد أنظر:** مُحَمَّد أحمد وحمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي،ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت،1990م، ص88.

[2] _سيد مُحَمَّد السيد، المرجع السابق ،ص53.

[3] _وتعني لغة الضارب أو الضاربة إلى البياض، وأصلها مغولية معناها نقدا بيض وهي قطعة صغيرة من الفضة، ضربت أول مرة في عهد السلطان أو رخان عام 729هـ تستخدم للدلالة على الدراهم أو النقود بشكل عام في الأواسط الشعبية. **للمزيد أنظر:** سهيل صبان، المرجع السابق، ص 20

[4] _سيد مُحَمَّد السيد، المرجع السابق ص53.

[5] _نفسه، ص،73،53.

قامت الدولة العثمانية بتعين أمراء الأمراء على ولاياتها المتخلفة عن طريق التيمار ونظامه، وكانت هذه الولاية أو المقاطعة تمنح لأمير الأمراء مقابل إدارة الولاية وإعداد حبذه وتجهيزهم وخروجهم تحت قيادته أثناء الحرب وتعاملت الإدارة العثمانية مع إيالة مصر بطريقة مختلفة وضمت أراضي الايالة للدولة، حيث خصصت مرتب سنوي عرف باسم (سان_يانه)[1] أميرا الأمراء.

منحت الإدارة العثمانية بقايا المماليك من اتخاذ الأراضي الإيالة كمقاطعات مملوكة لهم ولم تعطي هذه الأراضي لا لأمراء السناجق و لا لكشاف الولايات كأراضي تيمار أو زعامة مقابل خدماتهم كما كان يحدث من قبل إنما كانت تدفع لهم (ساليانات) من حصيلة الخراج، أما المبالغ المتبقية كانت ترد إلى خزينة الدولة في إيالة مصر[2].

بعد حصول أمير أمراء مصر على ساليانية وتوزيعه السالبانات على الأمراء والجند في وقتها وتوفير كافة احتياطات الايالة الميرية وأدائه لمصاريف الحرمين الشريفين من دخل الأيالة،وكان يطلق إسم الخزينة الإرسالية[3] على الأموال المتبقية التي كان يبعثها إلى الأسانة[4].

إذ اعتبر نظام التيمار أساس في أن تترك الدولة للفئات العسكرية التي تريد مكافاتها على الخدمات التي تقوم بها حق قيام باسمهم وحسابهم بجباية الضرائب بلاداً من منحهم رواتب شهرية، والرسوم التي يتولى السباهي جبايتها نذكر البعض منها: رسم المزرعة، رسوم العُشر والدخان والطابو، رسوم التيمارات الحرة التي يتصرف عليها الأشخاص ذو الرتب العليا[5].

كما كان الهدف الأساسي في نظام التيمار هو توفير القوات العسكرية لجيش السلطان، واحتفظ بجيش كبير من الفرسان تحت سيطرت الإدارة المركزية لأن السلطان هو من كان يصدر الأوامر بإطلاق في الحملة العسكرية من يحصل على التيمار يكون من أفراد الطبقة العسكرية، ويمنع منعاً مطلقاً توزيع التيمارات على أفراد الرعية[6].

---

[1]_الرواتب السنوية المخصصة لبعض الولاة والأمراء السناجق وأفراد البحرية في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات والضرائب التي تحصلها الدولة في بعض ولا تهاسرة واحدة في السنة على سبيل الإقطاع، وبعد دفع رواتب موظفي الولاية يرسل المبلغ الباقي إلى الإدارة المركزية في استانبول. **للمزيد أنظر**: صابان ، المرجع السابق، ص 131-132.

[2]_ محمد السيد، المرجع السابق، ص73.

[3]_في الموارد النقدية السنوية المرسلة في مصر لجيب السلطان الخاص، وكانت تودع في خزينة الجيب السلطاني وتحت نظارة أمين سر السلطان وقد بلغ عدد أقجة الإرسالية في أواسط القرن السابع عشر الميلاد ست مئة ألف ذهب، **للمزيد أنظر**: صبان ،المرجع السابق، ص21.

[4]_ محمد السيد، المرجع السابق، ص73 .

[5]_ أوغلى، المرجع السابق ص650.

[6]_ إينالجيك، المرجع السابق، ص 179،181.

– المبحث الثاني: ركب الحج العثماني أهميته ومخاطره

– المطلب الأول: صورة عامة عن ركب الحج في العهد العثماني

1/_ نشأة وتطور إمارة الحج.

2/_ الصرة الخنكارية والمحمل الشريف.

3/_ دفاتر الصرة الخنكارية الهمايونية.

– المطلب الثاني: قافلة الحج الشامي

1/_ تشكل القافلة

2/_ التمويل والمسالك

3/– أهمية القافلة الشامية

– المطلب الثالث: الحرمين الشريفين وركب الحج المصري

1/_ علاقة إيالة مصر بالحرمين الشريفين

2/_ تنشيط التجارة المصرية في مناطق تجمع الحجيج

3/– مصادر الصرة المصرية.

قال الله تعالى: { وآذن في الناس بالحجّ يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين

من كل فجّ عميق}[1]

_ المطلب الأول: صورة عامّة عن ركب الحج في العهد العثماني:

شكلت قوافل الحج في العهد العثماني أهم حدث يمرّ على العالم العربي، والإسلامي كلّ سنة، فكانت الدولة العثمانية تتأهب له بكل ما لها من إمكانيات لإنجاحه، حيث تخبرنا فاروقي في هذا الصدد عن الظروف والأحوال المحيطة بفريضة الحج خلال القرنين العاشر _ الحادي عشر هجري/ السادس عشر _ السابع عشر ميلادي عندما خضعت مكة والحجاز كلّه للسيادة العثمانية، في الوقت الذي كانت فيه رحلة الحج شاقة ومحفوفة بالمخاطر، فلقد كان تأمين الماء والمأوى وأمن الحجيج من بين أكبر التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية[2] لذلك كانت السلطة العثمانية توظف جزءا معتبرا من النفقات لموسم الحج، لهذه الدواعي كانت الأوامر السلطانية شديدة الصرامة مع حكام الإيالات في قضية تمويل الحج، حيث تخبرنا دفاتر المهمات عن الإجراءات الاحترازية والتعليمات الدقيقة من طرف السلطان العثماني فما يخص دفاتر الحرمين الشريفين، وتكشف لنا مثل هذه الوثائق حرص السلاطين العثمانيين خلال هذه الفترة، ومن بينهم السلطان سليمان القانوني (927- 968هـ/1520- 1566م)، حيث تضمن خطابه الموجه إلى أمير مكة بمناسبة توليه العرش عقب وفاة والده سليم الأول تحديد طبيعة عمله في الحفاظ على الأماكن المقدسة مقابل توفير ما يلزم لذلك، فكان ردّ الأمير بتنفيذ ما طلبه السلطان[3].

قبل التطرق لكلّ هذه التفاصيل لا بعدّ من إلقاء نظرة حول نشأة وتطور إمارة الحج، وأهم المستجدات التي واكبت التواجد العثماني.

1/- نشأة وتطور إمارة الحج:

كانت أول إمارة للحج في عهد الخليفة الراشدي أبو بكر الصديق عندما ترأس الحجيج بنفسه ومنذ ذلك التاريخ أصبحت إمارة الحج واجبا منوطا بالخلفاء، وعقب سقوط الخلافة العباسية واصل المماليك ذلك ثم تلاهم سلاطين آل عثمان، في العهد المملوكي انقسمت إمرة الحج إلى قسمين الأولى تخصّ أمير ركب القافلة، والثانية تخصّ أمير ركب المحمل، غير أنّ العثمانيين لم يحافوا على ثنائية الإمارة منذ القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، بل ضموا الإمارتين في إمارة واحدة عرفت بـ: أمير ركب المحمل خلال العشرة سنوات الأولى من القرن 10هـ/ 16م لتتحول التسمية إلى أمير الحج، حيث اهتمت الدولة العثمانية بهذه الإمارة وحرصت على تعيين أميرا للحج كل عام يخرج على رأس القافلة، ففي السنوات الأولى من القرن 10هـ/16م منح المنصب للعلاء الدين بن الإمام الذي اشتغل في السلطنة المملوكية، فكان على دراية بكل المسالك والطرق فكان أول من قاد ركب الحجيج في قافلة واحدة خلال العهد العثماني[4]غير أنّ الأمر لم يبقى كذلك حيث أوكلت للأشراف والوجهاء نظرا للتنافس عليها لما فيها من مكانة معنوية ومادية يجنيها صاحب المنصب.

---

[1] سورة الحج، أية 27

[2]– ثريا الفاروقي، **حجّاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين، تر:** أبوبكر أحمد باقادر، منشورات الجمل، بيروت ، 2010م، ص 31،93.

[3] – بيات، **البلاد العربية**، المرجع السابق، ص 86،90.

[4]سميرة فهمي، علي عمر، **إمارة الحج في مصر العثمانية (923–1219هـ/1517–1798م)**، القاهرة، 2002م، ص 53، 87.

2/- الصرّة الخنكارية والمحمل الشريف:

تعرف بعدة تسميات منها الصرة الخنكارية، الخاقانية، الهمايونية، السلطانية، والرومية، وغيرها من التسميات التي تعني في الأصل ذلك الكيس أو الخرقة الذي توضع فيه النقود المتوجه بها لفقراء الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال العهد العثماني، ويعرفها صابان على أنها كيس النقود أطلقت على المعاملات المالية التي بلغت خمسين ألف أقجه فأكثر التي كانت ترسل من السلاطين العثمانيين وحكام الإيالات إلى فقراء الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة [1].

[1]– صابان، المرجع السابق، ص 144.

، ولم تكن هذه المبالغ المالية تخصهم فقط، بل كانت مبالغ أخرى منها توزع كهدايا سلطانية على أشراف وأمراء وأعيان الحرمين، فضلا من تلك التي يهادى بها مشايخ العرب والبدو في الطريق نحو مكة كمكافآت لهم لتأمين طريق القافلة من الاعتداءات والنهب الذي كانت تتعرض له الصرة، حيث توضع في صندوق المحمل على ظهر الناقة التي حملت دلالة رمزية وهي ناقة النبي ﷺ، تزين بأوشحة، كما تحمل معها كسوة الكعبة التي درج السلاطين على إرسالها لبيت الله الحرام قبل العهد العثماني واستمرت العادة سارية حتى قيام الدولة العثمانية التي سارت على نفس المنوال في تلك الإرساليات السلطانية الخاقانية كدليل على مكانة الحرمين الشريفين الدينية، أمّا عن خروج الصرة والمحمل فكان من منطقة إسكودار بالأناضول حيث يكون يوم خروج المحمل الشريف مع الصرة السلطانية مميزا يباركه شيوخ الإسلام والهيئة الشرعية، وكافة أفراد المجتمع ، ويرافقه جنود الإنكشارية لحماية المحمل والصرة الذين يتقدمهم رافع الراية كدلالة على انطلاق المركب نحو الأراضي المقدسة، كما رافق القافلة الكتبة وقاضي الركب والمؤذن والإمام، مع مجموعة من الخدام الذين تتنوع مهامهم من سقي الحجاج بالماء، والسياس الذين يعتنون بالدواب التي تحمل الهدايا وأمتعة الحجيج وغيرهم[1].

2/- دفاتر الصرة الخنكارية الهمايونية:

يشير المؤرخ التركي يوسف إحسان كنج ومعه جمع من المؤرخين الذين شاركوا في إنجاز مؤلف: دليل الأرشيف العثماني[2] في حديثهم عن دفاتر الصرة أنها النقود والذهب وغيرهما من الهدايا المرسلة للحرمين الشريفين من استانبول إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة من طرف السلطان العثماني، وكانت الصرة تخرج قبل موسم الحج كلّ عام من استانبول في شهر رجب ضمن احتفال خاصّ وعند وصولها يجري توزيعها على الأهالي المقيمين هناك ابتداء من وجهاء القوم حتى أفقرهم، حسب المقادير المقررة من قبل وبحسب أحوالهم، وإلى جانب هذه الصرة كانت الدولة العثمانية ترسل صرة أخرى للقدس الشريف في طريقها نحو الحج، حيث اتبعت ما أقدم عليه العباسيون، الفاطميون، الأيوبيون والمماليك، كما تخبرنا هذه الدفاتر أن الشكل المنتظم لم يحصل إلا في سنة 1009هـ/ 1600م ليتواصل حتى سنة 1328هـ/ 1909م، إذ نتساءل عن السجلات الأولى من دفاتر الصرة، حيث يخبرنا إحسان كنج ومجموعة من المؤرخين على شاكلة فاضل بيات وثريا فاروقي ووجيه الكوثراني وعبد الكريم رافق أنّ السنوات الأولى لقيام الدولة العثمانية (عهد الإمارة)كانت حربية تسعى للتوسع على حساب الإمارات المجاورة لتشكيل كيانها السياسي، غير أن كتب الإخباريين والمؤرخين يعتبرون أول من أرسل الصرة الخنكارية الهمايونية هو السلطان بايزيد الأول الملقب بالصاعقة 792- 805هـ/ 1389- 1402م ويضيفون أنّ انقطاع الوثائق الخاصة بالصرة خلال هذه الفترات إنما راجع للإغارات المتكررة على المحمل ونهب الصرة وتمزيق سجلاته[3].

---

[1] – يوسف جاغلار، صلاح كولن، **المحمل الشريف ورحلته إلى الحرمين الشريفين، تر:** حازم سعيد منتصر، د.ن.ط.ن، القاهرة، 2015م، ص 9، 12.

[2] – يوسف إحسان كنج وآخرون، **دليل الأرشيف العثماني فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء التركية، تر:** صالح سعداوي، **تق:** خالد أرن، استانبول ، 2008م، ص 284، 286.

[3] – نفسه، ص 285.

_ المطلب الثاني: قافلة الحج الشامي:

1/- تشكل القافلة:

كانت تأتي قوافل الحجّ من مختلف بقاع العالم، متّجهة إلى بيت الله الحرام من أجل تأدية فريضة الحج، ولقد كانت هناك سبع قوافل للحج[1] ، غير أنّ الكتابات التّاريخية ركّزت على ذكر أربع قوافل فقط وهي: قافلة الحجّ الشامي، قافلة الحجّ المصري، قافلة الحجّ اليمنية وقافلة الحجّ العراقية [2].

عدّت قافلة الحجّ الشامي إحدى القافلتين الرئيسيتين في الدولة العثمانية و القافلة الأخرى هي قافلة الحجّ المصري حيث كانت تلعب دوراً سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافياً ودينياً، كما لانتقال التجار ورؤوس الأموال من دمشق وإليها أثّر كثيرا على المستوى المحلي وعلى الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تبدي اهتمام كبير لقافلة الحج الشامي، فمنذ أن ضمّ السلطان سليم الأوّل حلب في عام 1516م واتّخذ لقب حامي (أو خادم) الحرمين الشريفين عمل على سلامة الحجاج [3]، وتأمين طريق الحج الطويل بين دمشق والقاهرة فقامت بإنشاء الحصون واستراحات القوافل ومحطات البريد على طول هذا الطريق وتوفير الأمن للحجاج الذين كانوا يجتمعون من مختلف الأقطار من بلاد الشام والأناضول والبلقان، إضافة حجاج الشرق(العراق وآسيا الوسطى)، وكانت تضّم القافلة مابين 20-60 ألف حاج سنوياً، هذا التجمع الكبير للحجاج ساهم في إنعاش وتحريك التجارة للمدن الواقعة على طريق الحج لعدة شهور من كل سنة.

2/- التمويل والمسالك:

الجدير بالذكر أنّ هذه القافلة لم تكن مجرد قافلة حج بل أيضا قافلة للتجارة، إذ أنّ بعض التجار كانوا يعمدون مصاحبة قافلة الحج نظراً لما توفره من حماية وتغطية نفقات الطريق، وكانت دمشق مجمع مختلف البضائع القادمة من البلقان والأناضول، وبذلك كانت دمشق أكثر استفادة من قافلة الحج الشامي لوقوعها على طريق الحج [4]، حيث وصلت في عام 1526م واردات الجمارك من التوابل إلى دمشق عن طريق قوافل الحج إلى 110 آلاف دوقة ذهبية، كان بعضها يصدر من طرف التّجار الأروبيين عبر بيروت، بينما الجزء الأكبر منها كان يرسل إلى بورصة واستانبول ومن ثم إلى البلقان والشمال، أمّا في عام 1582م وصلت إلى 7250 دوقية ذهبية.

حيث كانت التوابل تصل من الهند وأندونيسيا إلى الإمبراطورية العثمانية مباشرة، وكان ميناء جدّة تصله عشرون سفينة محمّلة بالتوابل كل سنة، ماجعل الحجاج العثمانيون العائدون من الحج يعودون وهم محملون بالتوابل والأصباغ والأقمشة الهندية[5] .

ولقد كان مصدر تمويل القافلة الأول الضرائب التي أشير إليها بمال الميري، إضافة إلى الرسوم التي فرضتها الدولة العثمانية على التجارة والصناعات في ولاية الشام، حيث أوكلت مهة جمع مال الميري المخصص للقافلة إلى أمير الحجّ[6] الذي يخرج كل سنة قبيل خروج القافلة إلى الصناجق التابعة لولايته من أجل ذلك، ومن الموارد المالية التي رصدت لقافلة الحج (مال البدل) وهو المال الناتج عن إقطاعات جنود

---

[1]- القوافل السبع: هي قافلة الحج المصري، قافلة الحج الشامي، قافلة الحج اليمني، قافلة عمان، وقافلة الإحساء أو نجد، قافلة البصرة، قافلة بغداد.للمزيد انظر: نمير حسين، "ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرنين16-19م"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ الدولة العثمانية (1453-1924م)،جامعة مصطفى إسطمبولي-معسكر، 2018-2019م، ص 32.

[2] - نفسه، ص 32.

[3]- عبد الكريم رافق، **"قافلة الحجّ الشامي وأهميتها في العهد العثماني"**، مجلة الدراسات التاريخية، ع. 20،26، س. أفريل 1981م، ص 5.

[4] -مُحَمَّد الأرناؤوط، **معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر**، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1993م، ص 51.

[5] - خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، **تر**: مُحَمَّد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م، ص 197.

[6]-هو الرئيس المنتخب أو المشرف المعين على قافلة الحج الموجهة من استانبول إلى مكة المكرمة. **للمزيد أنظر**: صابان، المرجع السابق، ص 37.

السباهية (الفرسان) مقابل إعفائهم من القيام بالخدمة العسكرية، إضافة إلى مصادر مالية أخرى مثل إلتزام المقاطعات، كانت تستعمل هذه الموارد لتلبية حاجيات القافلة[7].

ونظراً للغنى الذي كانت تتمتع به القافلة جعلها محط أنظار الطامعين وعرضة لغارات العشائر، الأمر الذي أتعب الدولة العثمانية كثيراً، فلجأت إلى اتخاذ إجراءات مختلفة حيال ذلك، فقامت بجمع الحجاج ضمن قافلة واحدة، يجتمعون في نقطة واحدة وينطلقون في وقت واحد، وعيّنت على القافلة أمير الحج، وخصّصت له قوة عسكرية ترافق القافلة، كما قامت بتوزيع مبالغ مالية لكسب العشائر البدوية والتي سميت بالصرة السلطانية، واستئجار الجمال من عندها، إضافة إلى تغطية نفقات نقل الحجاج وتقديم المؤن لهم[1].

3/– أهمية القافلة الشامية:

مثلت القوافل بالنسبة لبلاد الشام، ولاسيما قافلة الحج عنصرا حيويا في النمو العمراني كونها ساهمت في تطوير خط السير الذي تسلكه من الناحية التجارية، فالطرق المتجهة نحو الأناضول، بلاد فارس والهند، وغيرها من المسالك التجارية ساهمت بشكل فعال في تطوير الأحياء الواقعة شمال وشرق مدينة حلب، حيث تصبح هذه الأماكن سوقا عند انطلاق القافلة الحجية فيجلب منها التموين اللازم للقافلة، والملاحظ أن أحياء كثيرة تكونت بهدف تموين قوافل الحج العابرة على طرقاتها مثلما هو الشأن لحي الميدان والمصلى، حيث اعتنى السلاطين العثمانيون بهذه المعابر ووجهوا الفرمانات لتهيئتها وتجهيز أسواقها أكثر من ذي قبل.

الجدير بالذكر أنّ موسم الحجّ كان له الأثر الهام والنتائج الملموسة في تطوير بلاد الشام من خلال أهم مناطقها وهي: حلب، دمشق، حماه وحمص، ففي شهر رمضان كان يتجمع آلاف الحجاج القادمين في القوافل من روم ايلي، حلب وفارس مكونين بذلك مهرجانا للتسوق والبيع والشراء، مما جعل هذا الخط من المسالك نحو تلك الأحياء أكثر انفتاحا، ومواكبة لما هو جديد من مختلف البضائع والسلع المعروضة في الأسواق الشامية.

لقد ساهم هذا التوافد الكبير في زيادة عدد الخانات والفنادق والوكالات التجارية، بالإضافة إلى النشاط الدؤوب لدور الصناعات والحرفيين في مختلف المجالات فكان ذلك بحق بمثرة لتكوين الثروة، الأمر الذي شجع الدولة العثمانية بأنّ تضاعف اهتمامها بمنطقة بلاد الشام ومصر أيضا خاصة وأنّ تلك الطرق لها منافذ على القاهرة من مدينة القدس[2] .

كان أغلب الحجاج يتوقفون بدمشق بالقرب من التكية السلمانية، إلاّ أنّ مجموعات أخرى كانت تتوزع داخل المدينة، فمنهم من يتوجه للخانات المخصصة للسكن وأخرين موزعين على خانات أخرى مثل خان الحرمين، خان الصدرانية، خان الدقاقين، وخان درويش باشا حيث كانت أغلبها تقام فيها المبادلات التجارية، كما تتوفر على اسطبلات ومخازن التخزين البضائع أو بيعها هناك.

لقد لعبت القافلة الشامية في العهد العثماني دورا هاما سواء لبلاد الشام أو العالم الإسلامي بشكل عام، وما زاد من اهميتها كونها واحدة من القافلتين الرئيسيتين للدولة العثمانية، وظهرت أهمية القافلة الشامية غلى جانب الناحية الدينية الأهمية الاقتصادية التي رافقتها طوال القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي وحتى الأزمنة التي تلتها فأهم شيء تمكنت من تحقيقه ذلك التمازج السكاني والثقافي فضلا عن توفير الأمن والتموين للحجاج [3].

---

[7]- عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص 10-11

[1]- بيات، المرجع السابق، ص 149.

[2]- بريجيت مارينو، **حي الميدان في العصر العثماني**، **تر**: ماهر الشريف، دمشق، 2000م، ص 105،108.

[3] – عبد الكريم رافق، **المرجع السابق**، ص 5، 27.

_ المطلب الثالث: الحرمين الشريفين ركب الحج المصري:

1/– علاقة إيالة مصر بالحرمين الشريفين:

شكلت العلاقة بين إيالة مصر والحرمين الشريفين حلقة تواصل بين الجهة الشرقية والغربية، حيث مثلت مصر البوابة التي عبر منها الإسلام القادم رفقة الفاتحين إلى شمال إفريقيا ، ومنه نحو بلاد الإفرنج عبر الجسر الذي تجسد في مضيق جبل طارق، ولقد وفرت إيالة مصر الاحتياجات التي تنقص الحرمين الشريفين وفي مقدمتها الدعم والتموين الاقتصادي لهذا الحدث الكبير، كما وفرت المسالك والطرق والإمكانيات لنقل قوافل الحجيج القادم من شمال إفريقيا نحو البقاع المقدسة، ومنذ انتقال الإدارة بمصر إلى الدولة العثمانية بعد زوال حكم المماليك عمل السلاطين العثمانيين على الاهتمام بالحرمين، فأرسل السلطان سليم الأول على أمير مكة يحثه على الطاعة[1]، كان رده أنّ أرسل مفاتيح الحرمين الشريفين للسلطان العثماني وأعلن الولاء له[2] ، عقب ذلك ابقى السلطان العثماني على ما كان يرسل للحرمين الشريفين من صرة ومؤن وهدايا من مصر وبلاد الشام، ومنذ إلحاق مصر بحاضرة الدولة العثمانية ارتبطت حاجات الحرمين الشريفين توفر من مصر، حيث يشير في هذا الصدد بيات أن حتى الشموع وزيوت المصابيح وغيرها من الأمور كانت من نصيب إيالة مصر، إلى جانب مواصلتها في تجديد كسوة الكعبة الموسمية عقب التأهب لتحضيرات العام القادم لموسم الحج وقوافله الحجية، الأمر الذي استدعى خرفيين في تنجيد السجاجيد وطرازين وخياطين لتوفير الكسوة في وقتها المحدد [3]

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل وفرت إيالة مصر بفرمان سلطاني مؤذنين من الأزهر الشريف، وقائمين على خدمة حجاج بيت الله الحرام، كما أوجدت أوقافا للحرمين الشريفين ليصرف ريعها في إصلاح آبار المياه التالفة في طريق الحج، وترميم الأماكن في الحرم المكي والمدني، كما خصصت أوقاف لفقراء الحرمين الشريفين مقيدة بسجلات خاصة بإيالة مصر كما هو الشأن في بلاد الشام[4].

2/– تنشيط التجارة المصرية في مناطق تجمع الحجيج:

شكلت مصر منطقة لتجمع الحجاج خلال العهد العثماني، فاعتبرت محطة رئيسية في قلب العالم الإسلامي، كما أن إشرافها على البحر المتوسط والبحر الأحمر جعلها مركزا للتبادل التجاري، فلم يكن الحج بالنسبة إليها مجرد فريضة دينية، وإنما وفر مجالا كبيرا للتجارة مما أدى إلى ارتباط الحج والحجاز والتجارة، فكان معم الحجاج يقومون أثناء تأدية الحج بالتجارة في طريقهم عبر البر أو البحر، ومما سهل ذلك خدمة الموانئ التجارية لهؤلاء التجار الحجاج[5]، ومن أهمها ميناء السويس الذي وفر خدمة جليلة للتجارة الحجية لوقوعه على رأس الطريق التجاري الرابط بين بلاد الشرق وأوروبا وهو طريق البحر الأحمر، وميناء جدة الذي مثل مرفأ مكة التجاري حيث سهل تفريغ شحن البضائع القادمة من مصر عن طريق ميناء السويس، ميناء ينبع (ميناء المدينة المنورة) وهو ثاني ميناء بعد ميناء جدة في الحجاز حيث يساهم في جلب البضائع من الهند وعبورها نحو المنطقة الغربية من المشرق عبر البحر الأحمر، ولقد ساهم انخفاض الرسوم على تجارة الحجيج من تزايد الوجه عبر هذه القوافل مما وفر الثروة في هذه المناطق الاستراتيجية، حيث تنوعت البضائع وأغرقت الأسواق ووفرت الاستقرار المالي بالمنطقة مما انعكس على الخزينة المصرية والخزينة السلطانية أيضا.

---

[1]- سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص 430، 433.
[2]- ريمون، المرجع السابق، ص 21
[3] – بيات، البلاد العربية، ص 120، 123.
[4]– نفسه، ص 130.
[5]- عبد المعطي، المرجع السابق، ص 21

وعلى الرغم من كلّ هذا الرخاء الذي شهدته المنطقة إلا أن طريق الحج كان محفوفا بالمخاطر والعقبات وأكبر تلك المخاطر تحالف البدو مع لصوص طريق الحج في السطو على الصرة والمحمل ونهبها على الرغم من أن الاتفاقيات التي كانت تبرم معهم من جانب الدولة العثمانية مقابل منحهم المال والعطايا[1].

ولم تكن هذه المخاطر الوحيدة التي اعترضت أمن وسلامة الحجاج وتجارتهم، وإنما كانت الأوبئة والأمراض سببا آخر في توقف التجارة، والتقليل من التنقل للحج بسبب نقل العدوى إلى بلدانهم أو إليها، إلى جانب المصاعب الطبيعية كصعوبة الجبال وفيضان الأنهار، الحر والبرد وغيرها.

3/- مصادر الصرة المصرية:

حرصت إيالة مصر على إرسال مبالغ مالية سنويا كمصروفات مخصصة للحرمين الشريفين لتوزعها على الأهالي، حيث أقرّ السلطان سليم الأول زيادة تلك المبالغ المالية، حيث تحملتها خزينة مصر وعرفت بصرة أهالي الحرمين الشريفين أو الصرة الشريفة الميرية الإرسالية، حيث بلغت هذه الصرة في النصف الأول من القرن 10هـ/ 16م (940هـ/ 1533م) إثني وثلاثين كيسا ما يعادل 800.000 بارة، لترتفع في 1004هـ/ 1595م إلى ما قدره 1.327.040بارة، حيث شكلت أموالا هامة بالنسبة للحرمين الشريفين، وكان تسليمها لأمير الحج يتم في اجتماع يعقد في الديوان العالي ويكون ذلك قبل يوم أو يومين من انطلاق القافلة للبقاع المقدسة، ويحضر هذا الاجتماع كل من الباشا، كتخدا، الدفتردار أمراء السناجق، الآغاوات، الأوجاق، آغا جاويشان، آغا متفرقة باشي، آغا ترجمان الديوان، الروزنامجي، باش خليفة، كاتب الصرة، صراف الصرة، وشيخ الإسلام والقضاة ووجهاء البلد.

ومن بين الأمور الهامة التي ينبغي ذكرها أنّ هذه الصرة الموجهة من خزينة مصر الإرسالية إنما تقسم كالتالي: أهالي الحرمين الشريفين، مرتبات ومعاشات للأشراف وبعض العربان، حيث يقرّ أمير الركب بتسلم الصرة ويشهد عليه كل من الصراف وكاتب الصرة بوصولها ويرافقانه في تسليمها لمستحقيها ويثبّت الشهود بالتسليم والاستلام ويوقع بتاريخه بعد التوزيع[2].

[1] -علي عمر، المرجع السابق، ص 270، 279.
[2] نفسه، ص 329

الخاتمة

_ الخاتمـة:

بعد معالجتنا لموضوع الإيالات العثمانية، ودورها في تمويل المركز خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– لم تحاول الدولة العثمانية أنّ تغير التنظيم التي وجدته قائما خلال خلال فترة حكم المماليك، وإنما هيكلت الجانب الإداري من خلال وضع دفاتر وسجلات لمراقبة جميع الواردات والصادرات والحركة المالية في المناطق الخاضعة لها، ولم تقدم على إدخال تغيرات جذرية على المناطق التي تمّ ضمها كما هو الحال لبلاد الشام ومصر نظرا لما توفره هتين الإيالتين من موارد بالنسبة للدولة العثمانية.

– منذ دخول بلد الشام ومصر تحت حكم الدولة العثمانية حرص سلاطين آل عثمان على الاهتمام بركن الحج على الرغم من صعوبة المهمة والشقاء الذي تكبدها، لذلك بادرت إلى تنظيم قوافل الحج وسعت إلى توفير الأمن والاستقرار وإرسال الأموال سنويا للحجاز.

–كان لركب الحج المصري النصيب الأكبر في تنمية العلاقات بين مصر والحرمين الشريفين، إذ كان يضم حوالي 40 ألف حاج وتاجر، وكان تمويله يمثل أحد البنود الرئيسية في الميزانية التجارية المصرية، لأن مصر تحملت معظم أعباء رعاية وحماية الحرمين الشريفين عن العثمانيين.

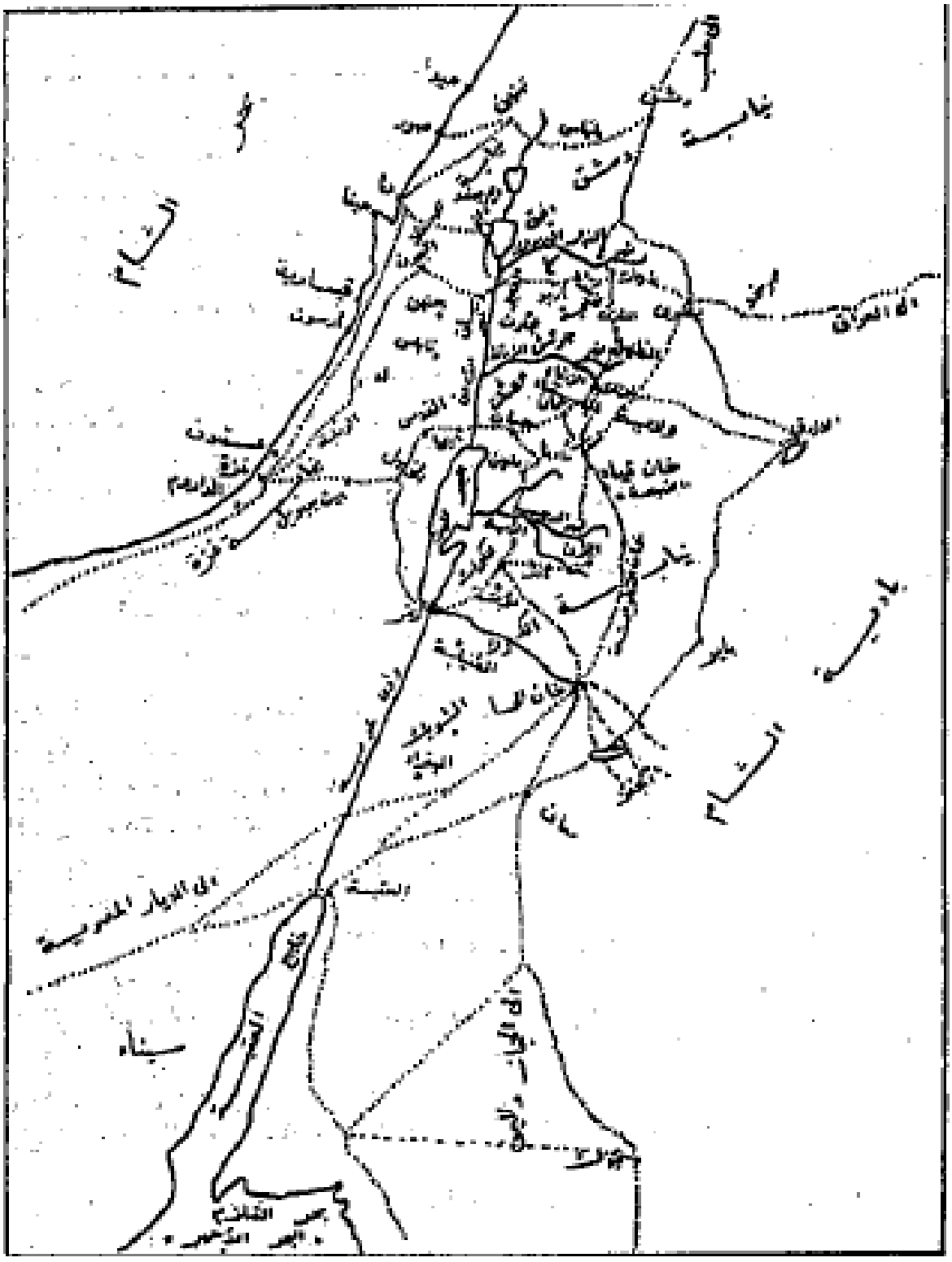
– لعبت قافلة الحج الشامي دورا هاما في تاريخ بلاد الشام، من نواحي عديدة منها السياسية، الاقتصادية الإجتماعية، وحتى الدينية، كما ساهمت في إغناء الحياة الثقافية لها نتيجة توافد العلماء إليها بمناسبة الحج.

–إن انتعاش وثراء اقتصاد الدولة العثمانية خلال القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي كان مرتبطا باقتصاد الأقطار العربية، وبالخصوص بلاد الشام ومصر فمن خلالهما استطاعت الدولة العثمانية السيطرة على الطرق التجارية والأسواق الخارجية، والمسالك والطرق.

–تعد بلاد الشام ومصر مركزان اقتصاديان يوفران مداخيل كبيرة للخزينة المركزية، وذلك راجع إلى المبادلات التجارية مع الدول الأوروبي عبر التجارة العالمية، ومناطق أقصى الشرق كالهند والصين وبلاد فارس وغيرها من مراكز التجارة على الرغم من وجود أخطار خارجية مثلها كلّ من الصراع العثماني الصفوي، والتحرك البرتغالي في منطقة الحجاز عقب اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، وتحويل طريق التجارة الأوروبية.

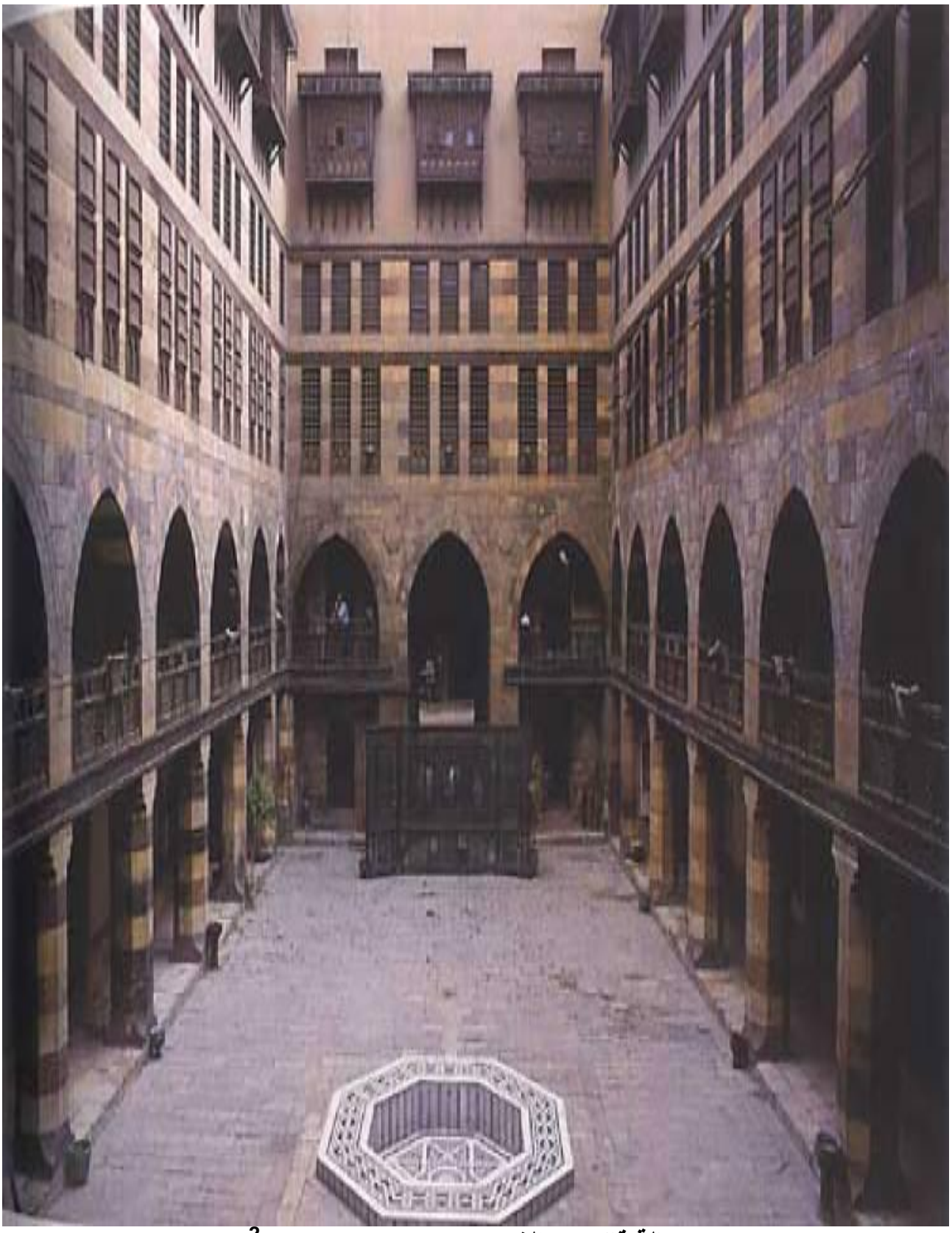
–كان نظام الإلتزام يمثل لبّ النظام الإقتصادي في بلاد الشام ومصر خلال العهد العثماني.

الملاحق



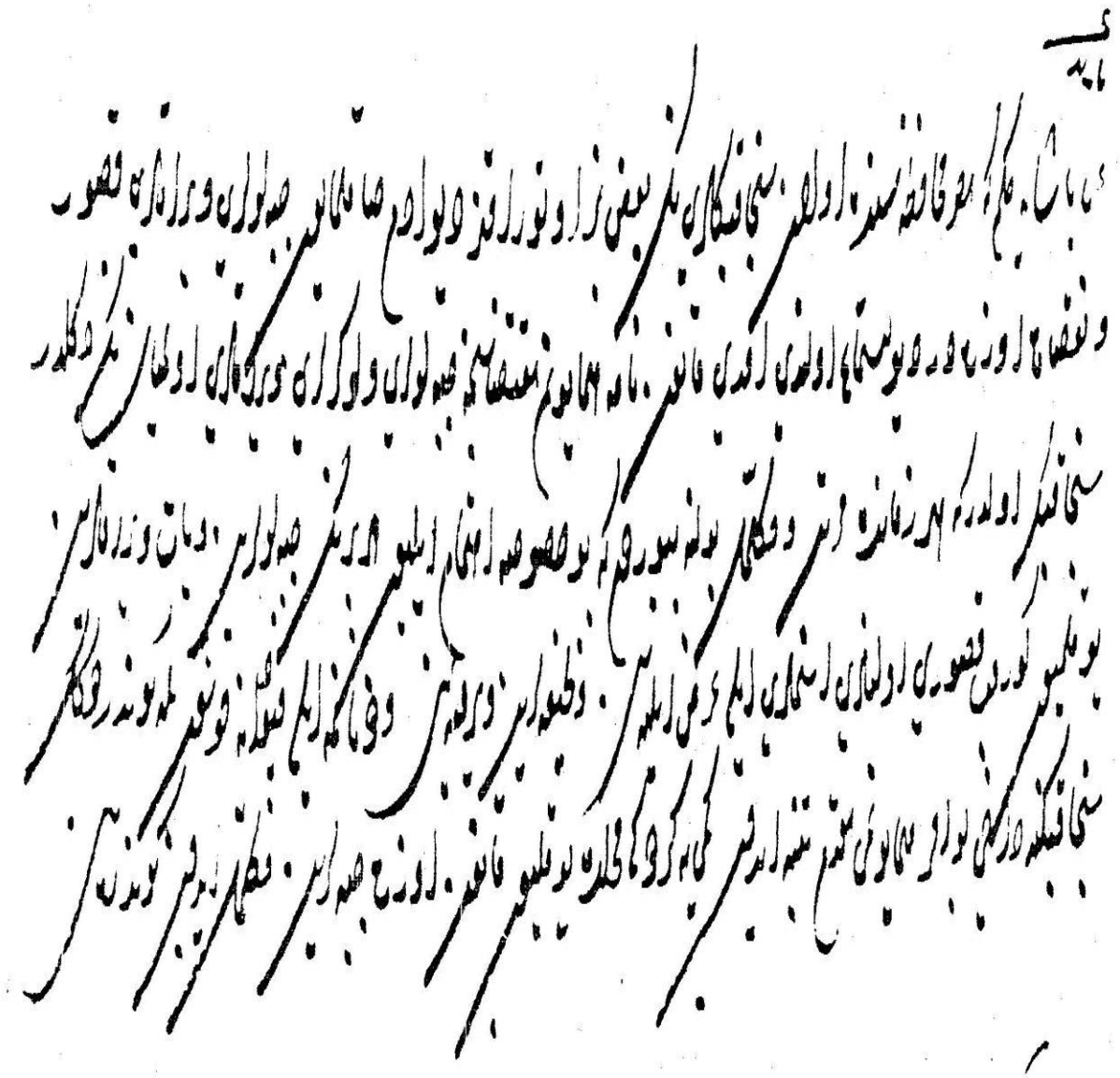
ـ خريطة توضيحية حول شبكة المواصلات وطرق التجارة[1]

[1]- غوانمة، المرجع السابق، ص 91.



- وكالة قانصوه الغوري (909هـ | 1504م)[2]

[2]- الصورة محملة من موقع الانترنيت وكيبيديا.



– حكم سلطاني يخصّ أمراء السناجق في مصر بخصوص تهاونهم في تجهيز المقاتلين[3]

[3]- مهمة دفتري طوبو قابي سرايي888ص 84أ .

94

تقاعس بعض أمراء السناجق في مصر وتهاونهم في تجهيز المقاتلين المعدين للقتال والأمر بكشف هؤلاء وقطع أجور من لا يتقيد بالأمر (٩٥٩هـ ١٥٥٢م)

يشير هذا الحكم إلى تهاون بعض أمراء السناجق في مصر في أعداء محاربين في ألويتهم يكونون مجهزين بمعدات الحرب والقتال لتهيئتهم للمشاركة في الحملات العسكرية عند اللزوم، ومنع التحاق هؤلاء الأمراء بالقوة البحرية في حالة عدم تقيدهم بذلك، وقطع أجور من لا يتقيد منهم بالأمر السلطاني.

على پاشايه حكم كه

مصر محافظه سنده اولان سنجاقبكلرى نك بعضى "بز اوتوراقز" ديو آدم صاقلمايوب، جبه لولرى ويراقلرى قصور ونقصان اوزره در ديو استماع اولندى. امدى قانون نامهء همايونم مقتضاسنجه جبه لولرى ولوكرلرى ويراقلرى اولميان، بك دكلدر. سنجاقبكى اولدر كه، هر زمانده مرتب ومكمل بولنه. بيوردوم كه.

بو خصوصه اهتمام ايليوب، هر برنك جبه لولرين ويات ويراقلرين يوقليوب كوروب قصورى اولنلرى اسملرى ايله عرض ايليه سن. وظيفه لرين ويرميه سن. ودونانمه ايله قپودانه قونوب بله كوندردوكك سنجاقبكنه داخى بو أمر همايونمى مقدم تنبيه ايدوب كمى يه كردوكى محلده يوقليوب قانون اوزره جبه[لو]لرين مكمل ايدوب كوندره سن. في ٦ ربيع الأول ٩٥٩هـ

مهمه دفترى، طوپ قاپو سرايى ٨٨٨ ص ٨٤أ

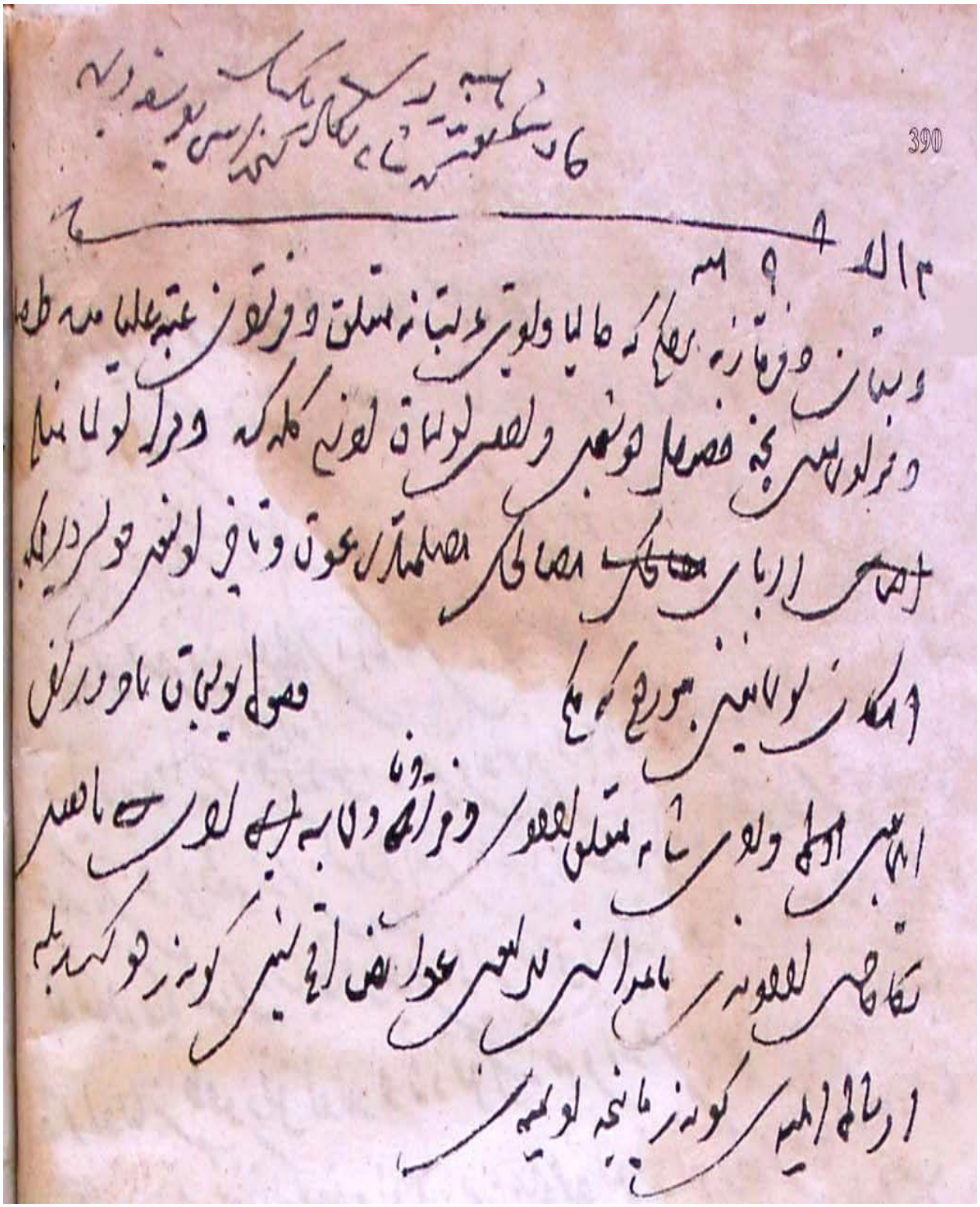
حكم إلى علي باشا

تناهى إلى مسامعنا أن بعض أمراء السناجق في محافظة مصر لا يهيئون رجالاً مدعين أنهم يتمتعون بالراحة، وأن مسلحيهم ومعداتهم على النقص والتقصير. والحال فإن كل من لا يملك مسلحين ومعدات عسكرية لا يعد بمقتضى القانوننامة السلطانية أميراً (أمير سنجق)، فأمير السنجق هو من يتميز دائماً بالتنظيم والكمال. ولهذا فقد أمرت:

أن تولى اهتماماً بهذا الأمر، وتقوم بتفقد مسلحي كل واحد منهم وأسلحتهم ومعداتهم وتبلغ عن كل من يعاني من النقص مع أسمائهم ولا تمنحهم وظائفهم (أجورهم)، كما تنبه أمير السنجق الذي ترسله بالأسطول إلى القبودان وتبلغه مسبقاً بأمري السلطاني هذا، وتقوم بتفتيشه عند دخوله إلى السفينة وترسله بعد إكماله تجهيز مقاتليه وفق القانون. في ٦ ربيع الأول ٩٥٩هـ ٢ آذار/ مارس ١٥٥٢م.

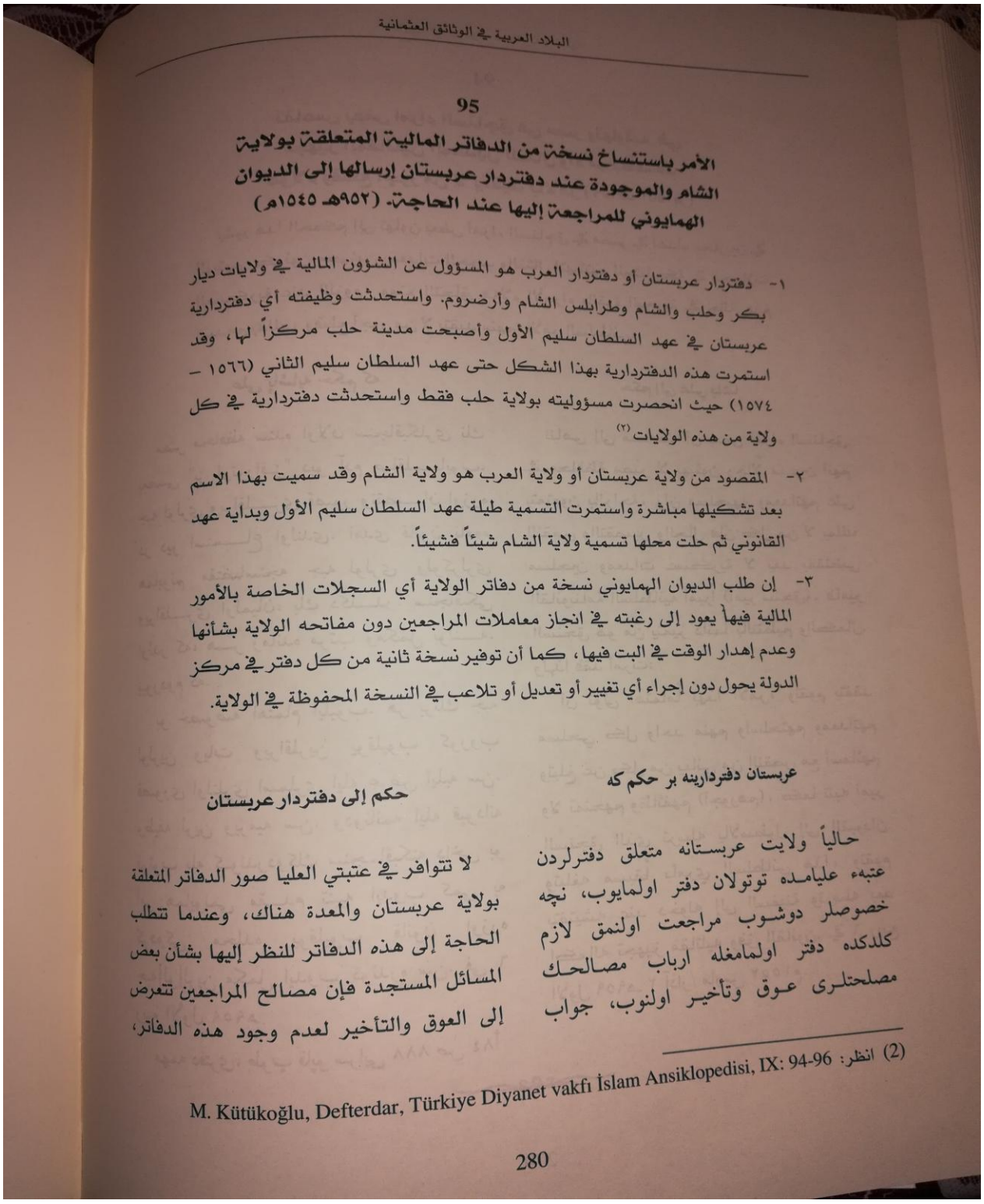
– النص الوثيقة حكم سلطاني يخصّ أمراء السناجق في مصر بخصوص تهاونهم في تجهيز المقاتلين[4]

[4]- بيات، البلاد العربية، المرجع السابق، ص 279.



– حكم سلطاني يأمر فيه استنساخ نسخة من الدفاتر المالية المتعلقة بولاية الشام[5]

[5]- مهمة دفتري طوبو قابي E12321 تسلسل 390 ص 159 ب.



البلاد العربية في الوثائق العثمانية

95

الأمر باستنساخ نسخة من الدفاتر المالية المتعلقة بولاية الشام والموجودة عند دفتردار عربستان إرسالها إلى الديوان الهمايوني للمراجعة إليها عند الحاجة. (٩٥٢هـ ١٥٤٥م)

١- دفتردار عربستان أو دفتردار العرب هو المسؤول عن الشؤون المالية في ولايات ديار بكر وحلب والشام وطرابلس الشام وأرضروم. واستحدثت وظيفته أي دفترداري عربستان في عهد السلطان سليم الأول وأصبحت مدينة حلب مركزاً لها، وقد استمرت هذه الدفترداري بهذا الشكل حتى عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ – ١٥٧٤) حيث انحصرت مسؤوليته بولاية حلب فقط واستحدثت دفترداري في كل ولاية من هذه الولايات[٢]

٢- المقصود من ولاية عربستان أو ولاية العرب هو ولاية الشام وقد سميت بهذا الاسم بعد تشكيلها مباشرة واستمرت التسمية طيلة عهد السلطان سليم الأول وبداية عهد القانوني ثم حلت محلها تسمية ولاية الشام شيئاً فشيئاً.

٣- إن طلب الديوان الهمايوني نسخة من دفاتر الولاية أي السجلات الخاصة بالأمور المالية فيها يعود إلى رغبته في انجاز معاملات المراجعين دون مفاتحه الولاية بشأنها وعدم إهدار الوقت في البت فيها، كما أن توفير نسخة ثانية من كل دفتر في مركز الدولة يحول دون إجراء أي تغيير أو تعديل أو تلاعب في النسخة المحفوظة في الولاية.

عربستان دفترداريته بر حكم كه

حالياً ولايت عربستانه متعلق دفترلردن عتبهء عليامده توتولان دفتر اولمايوب، نچه خصوصلر دوشوب مراجعت اولنمق لازم كلدكده دفتر اولمامغله ارباب مصالحك مصلحتلرى عوق وتأخير اولنوب، جواب

حكم إلى دفتردار عربستان

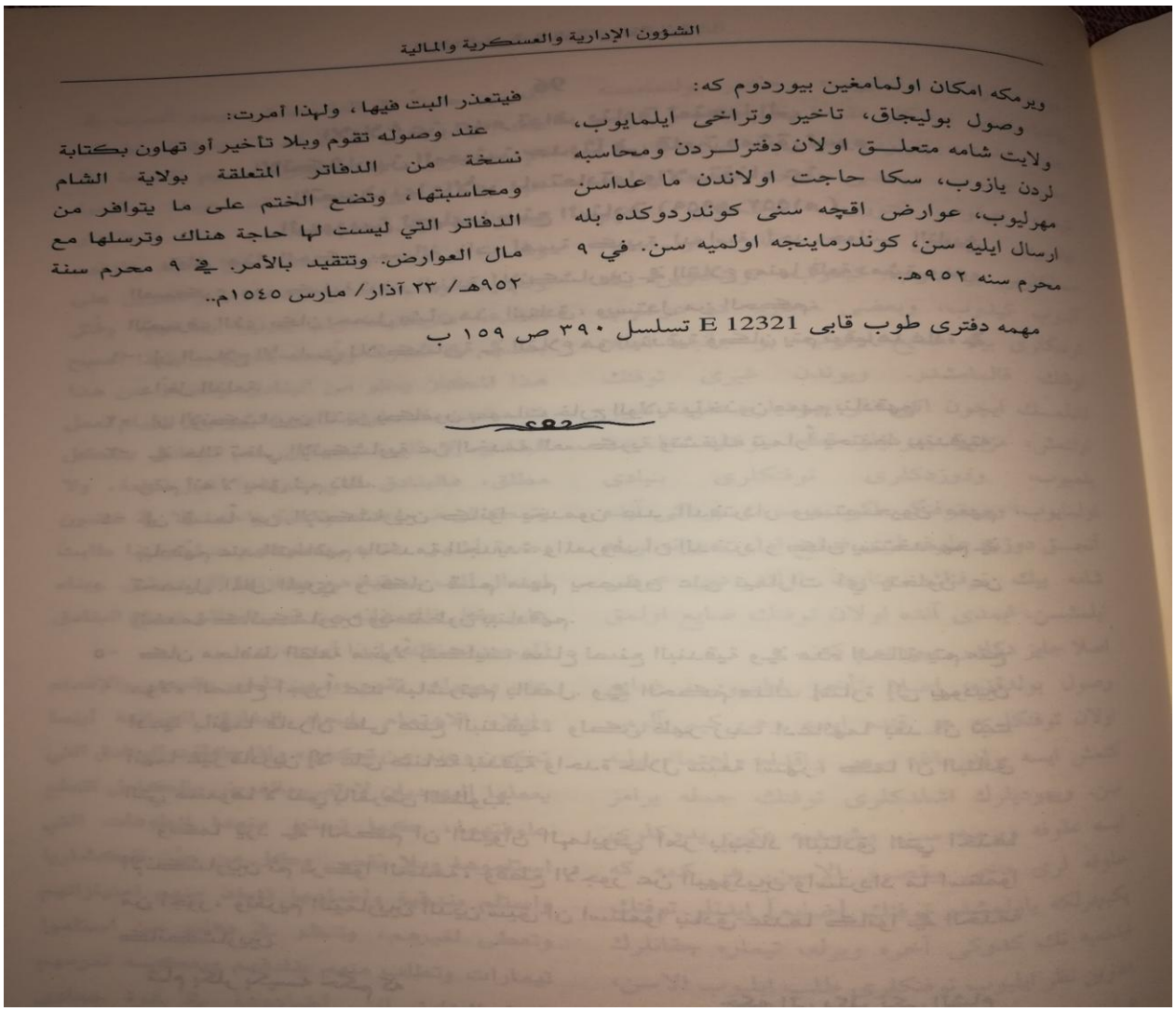
لا تتوافر في عتبتي العليا صور الدفاتر المتعلقة بولاية عربستان والمعدة هناك، وعندما تتطلب الحاجة إلى هذه الدفاتر للنظر إليها بشأن بعض المسائل المستجدة فإن مصالح المراجعين تتعرض إلى العوق والتأخير لعدم وجود هذه الدفاتر،

(2) انظر: M. Kütükoğlu, Defterdar, Türkiye Diyanet vakfı İslam Ansiklopedisi, IX: 94-96

280

– النص الوثيقة: حكم سلطاني يخصّ استنساخ نسخة من دفتر مالية ولاية الشام[6]

[6]- بيات، البلاد العربية، المرجع السابق، ص 280.



الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية

ويرمكه امكان اولمامغين بيوردوم كه:
وصول بوليجاق، تاخير وتراخى ايلمايوب، ولايت شامه متعلـــق اولان دفترلـــردن ومحاسبه لردن يازوب، سكا حاجت اولاندن ما عداسن مهرليوب، عوارض اقچه سنى كوندردوكده بله ارسال ايليه سن، كوندرماينجه اولميه سن. في ٩ محرم سنه ٩٥٢هـ.

مهمه دفترى طوب قابى E 12321 تسلسل ٣٩٠ ص ١٥٩ ب

فيتعذر البت فيها، ولهذا أمرت:
عند وصوله تقوم وبلا تأخير أو تهاون بكتابة نسخة من الدفاتر المتعلقة بولاية الشام ومحاسبتها، وتضع الختم على ما يتوافر من الدفاتر التي ليست لها حاجة هناك وترسلها مع مال العوارض. وتتقيد بالأمر. في ٩ محرم سنة ٩٥٢هـ/ ٢٣ آذار/ مارس ١٥٤٥م..

– تابع لنص الوثيقة: حكم سلطاني يخصّ استنساخ نسخة من دفتر مالية ولاية الشام[7]

[7]- نفسه، ص 281.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:
_سورة الحج الآية 27

المصادر:

1- الأسدي خير الدين، أحياء حلب وأسواقها، تحقيق: عبد الفتاح روّاس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، **1974**م.

2_ أوليا جلبي، الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش(**1082_ 1091**هـ((**1672_ 1680**م) ، ترجمة: الصفصافي أحمد القورى، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، **2010**م.

3- فريد بك المحامي مُحَمَّد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق :إحسان حقي، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت،**1981**م.

4-بيريجت مارينو، حي الميدان في العصر العثماني،ترجمة ماهر الشريف ، دمشق، **2000**م

المراجع:

1_ أحمد هريدى صلاح، الصعيد في العصر العثماني (**923_ 1213**هـ) (**1517**م_ **1798**م) ، الطبعة الأولى ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية ،**2006** م.

2_ أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الطبعة الأولى، المجلد الثاني، مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، **1990**م.

3_ أوغلى أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، الجزء الأول، دون طبعة، مركز الأبحاث والفنون والثقافة، إسطنبول،**1999**م.

4- إيبش أحمد: تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي،**2010**م.

5_ إيفانوف نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية (**1516_ 1574**م) ،ترجمة: يوسف عطا الله، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، **1988**م.

6_ إيناجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة، مُحَمَّد الأورنا ؤوط، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، لبنان، **2001**م.

7_ إينا لجيك خليل وآخرون ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، لبنان،**2007**م.

8-الأرناؤوط مُحَمَّد، معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، الطبعة الأولى، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق،**1993**م.

9-اورتايلي البيرا، العثمانين في ثلاث قارات

10_ الإسكندري عمر وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، دون طبعة ، الطبعة الثانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مرا، أج سيفدج، القاهرة، **2012**م.

11_ بيات فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني في أواسط القرن التاسع عشر) ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2007**م.

12–بيات فاضل، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني –رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م.
13–التميمي عبد الجليل، دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453_ 1918م، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث العلمية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، زغوان، 1994م.
14– النايف حسام ، لواء إسكندرية حكاية وطن سلب عنوة، دون طبعة الهيئة العامة السورية للكتاب،2013م.
15– الحلبي مُحَمَّد بن محمود ،العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك من مهدي الدودار، الطبعة الأولى، دار الفكر والطباعة والنشر، دمشق، 1986م.
16– ريمون أندري، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة، لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م.
17 _ زيدان جورجي، مصر العثمانية، ترجمة: مُحَمَّد حرب، دار الهلال، مكتبة الإسكندرية، 1944م.
18_سالم أحمد، استراتيجية الفتح العثماني، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2012م.
19–السيد مُحَمَّد سيد، مصر في العهد العثماني في القرن16، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، (1411هـ_ 1997م).
20– الشناوى عبد العزيز مُحَمَّد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،الجزء الأول ،د،ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م
21–شرقاوي عبد الله، تحفة الناظرين –فيمن ولى مصر من الملوك السلاطين–، تحرير:رحاب عبد الحميد القاري، دون طبعة، مكتبة مديولي، القاهرة، 1996م.
22_ صباغة نايف ،الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، دون طبعة، وزارة الثقافة، دمشق،1995م.
24– الصباغ ليلى، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي، العاشر والحادي عشر هجريين، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ،بيروت1989م.
25_ طقوش مُحَمَّد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، الطبعة الثالثة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2013م.
26– طقوش مُحَمَّد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيران (907_ 1148هـ/ 1501_ 1736م) ، الطبعة الأولى، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009م.
27 –طرخان ابراهيم علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة 1382–1517م، دون طبعة، القاهرة.
28_ عبد الرحمان عبد الرحيم عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، دون طبعة، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، 1990م.
29_ عثمان أباظة فاروق، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة_بدون سنة.
30– عبد المعطي حسام مُحَمَّد، العلاقات المصرية الحجارية في القرن الثامن عشر، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الصحافة، د،ب،1999م.

31– عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي(1516_ 1922م) ،دون طبعة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة النشر.
32_ غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م –1916، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007م.
33 –غوانمه درويش يوسف، التجارة الدولية في مناطق شرق الأردن من جنوب الشام في العصر المملوكي،دون طبعة.
34_ قاسم عبده قاسم، عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1994م.
35– فليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، جزء الثاني، ترجمة كمال اليازجي، تحرير جبرائيل جبور، دون طبعة، دار الثقافة، بيروت، دون سنة.
36_ فهمي على عمر سميرة، إمارة الحج في مصر العثمانية، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م.
37–فهمي زكي نعيم، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، دون طبعة، القاهرة، 1973م.
38 –الفاروقي ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، مراجعة:عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008م.
39–فؤاد فرج المهندس ، القاهرة المدن المصرية ،مجلد 5 ،الجزء الثالث ، 1964 م.
40–كولن صالح، سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة، منى جمال الدين، الطبعة الأولى، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة 2014م.
41_مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: السباعي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة، 1992م.
42_ متولي أحمد فؤاد ، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،1995م.
43–مُحَمَّد احمد وحمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990م .
44_ مغيث كمال حامد، مصر في العهد العثماني (1517_ 1798/) المجتمع والتعليم، تقديم: رؤوف عباس ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1997م.
45–الهاشمي عبد المنعم، الخلافة العثمانية، دار ابن الحزم، لبنان، 2004م.
46_ يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة: مُحَمَّد إبراهيم الجندي، الطبعة الأولى، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،2011م.
47_ يوليا غونيلا، حلب في القرن السابع عشر، البيت الحلبي، ترجمة :مُحَمَّد خياطة، شام للخدمات الطباعية ،حلب.
48_ يوسف جميل نعيمة: مجتمع مدينة دمشق الفترة بين 1186_ 1256هـ/ 1772_1840م) ، جزء الأول ، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق، 1986م.

49_ ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الطبعة1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996م. 50–يوسف جاغلار، صلاح كولن ،المحمل الشريف ورحلته الى الحرمين الشريفين ، الترجمة: حازم سعيد منتصر، دون طبعة ، دار النشر، القاهرة .
51–يوسف احسان كنج واخرون ، دليل الارشيف العثماني فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في ارشيف رئاسة الوزارة التركية ،ترجمة :صالح سعداوي، تقرير: خالد ارن، استانبول، 2008 م.

قائمة المجالات:

1_ رافق عبد الكريم، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 20_26، افريل 1981م.
2– عصام مُحَّد علي عدوان، الصراع العثماني البرتغالي البحري في القرن السادس عشر، مجلة جامعة القدس للبحوث الإنسانية والإجتماعية، العدد 51، كانون الاول، 2019م.
3_ كاميليا شكيب أبو جبل، نايف سعيد الجباعي، أسواق في حلب في العصر العثماني (1516_ 1918م) ، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتارخية، المجلد3، العدد 2،تشرين الاول، السنة 3 ،2016م.
4– لؤي عبد الرسول و سماح أحمد محرز، الأوضاع التجارية في حلب خلال السيطرة العثمانية، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، المجلد، عدد22 ، السنة الخامسة، 2018م.

قائمة المذكرات والأطروحات الجامعية:

1_ أسيا بوعيشاوي وخديجة الوجدي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية خلال القرن(19هـ/16م)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر2014_ 2015م.
2– ابتسام بنت مُحَّد صالح كثميري، مكة المكرمة من بداية الحكم العثماني إلى نهاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001م،
2– بلبل رحمونة، ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرنين 16_ 19م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية تاريخ، 2018_2019م.
3–جملية عيسيوي، النشاط التجارة في بلاد الشام خلال القرن 10هـ/ 16م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في الفترة الحديثة والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2012_2013م.
4–جمال كمال محمود مُحَّد، نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة، 1422هـ_ 2001م.
5_ سهيلة أحمد سرير وفتيحة حاج بن فطيمة، الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الاثار الإيجابية والسلبية(10_ 13هـ/ 16_ 19م) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحديث والمعاصر، جامعة المدية 2014م_ 2015م.
6– عبد الحميد الارقط، أوضاع الدولة الصفوية وعلاقتها الخارجية في عهد الشاه عباس الأول(926_ 1038هـ) (1588_ 1629م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر_الوادي_2014_2015م.

7– غانم سمية، السياسة العثمانية في البلاد الشام(1876_ 1916م) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر 2014_2015م.
8_ لوتيسي عبد الرحيم وعيش عماد الدين، النظام المالي في الدولة العثمانية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،2017_2018م.
9_مريم حميدي، نظام الطوائف الحرفية في الدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/ 16م، بلاد الشام ومصر نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية 2014_ 2015م.
10_ نمير حسن، ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرن 16–19، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ الدولة العثمانية (1453_ 1924م) جامعة مصطفى إسطبولي ،معسكر،2018_2019م.

المعاجم:

1–بن أبي يعقوب أحمد، البلدان، دون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، دون سنة.
2– الحموي ياقوت، معجم البلدان، المجلد الثالث، دون طبعة، دار صادر، بيروت، دون سنة.
3_ صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، دون طبعة، مكتبة الملك الفهد، السلسلة الثالثة، الرياض، 1421م 2000م.
4_ عبد الكريم مصطفى، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،1996م.
5_ وهان مُحَّد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990م.

_ فهرس المحتويات_

_المحتـوى	الصفحة
♦_ شكر وعرفان	
♦_ إهداء	
♦_ مقدمة	7 -1
المبحث التمهيـدي: العلاقات العثمانية المملوكية	
أ/_ معركة مرج دابق 920هـ/ 1516م	09
ب/_ معركة الريدانية 923هـ/ 1517م	12 – 09
المبحث الأوّل: النشاط التجاري في بلاد الشام ومصر	
المطلب الأول: التجارة في بلاد الشام _حلب	14
1/_ التجـارة الداخلية (الأسواق)	17 – 14
2/_ التجـارة الخارجية (المبادلات التجارية بين الإيالتين)	20 – 17
3/_ الدور التجاري للجالية الأجنبية	23 – 21
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في إيالة مصر	25 - 23
1/_ الحركة التجارية وتعاملاتها	26
2/_ خـــزينة مصر الإرساليـة	28 - 26
المطلب الثالث: التمويل العسكري(نظام الالتزام والتيمار)	29
1/_ نظام الالتـزام	32 - 30
2/_ نظام التيمار	35 - 33
المبحث الثاني: ركب الحج العثماني أهميته ومخاطره	
المطلب الأول: صورة عامة عن ركب الحج في العهد العثماني	36
1/_ نشـأة وتطور إمـارة الحج	37 - 36
2/_ الصـرّة الخنكـارية والمحمل الشريف	38 - 37
3/_ دفاتر الصّرة الخنكارية الهمـايونية	38
المطلب الثاني: قافلـة الحج الشـامي	38
1/_ تشكّـل القـافلـة	39 -38
2/_ التمـويل والمسـالك	40 -39
3/_ أهمية القافلة الشامية	41 -40
المطلب الثالث: الحرمين الشريفين وركب الحج المصـري	41
1/_ علاقة إيالة مصر بالحرمين الشريفين	42 -41
2/_ تنشيط التجارة المصرية في مناطق تجمع الحجيج	43 -42
3/_ مصـادر الصّـرة المصـرية	43
__الخـــاتمـة__	45

♦_ المـــلاحق	53 -46
♦_ المصـادر والمراجع	58 -54
♦_ المحتـويات	60 -59